

Distr.
GENERALA/51/431
30 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمالمسائل السياسات القطاعية: الأغذية والتنمية
الزراعية المستدامة

استخدام موارد المياه العذبة، من أجل الأغذية والانتاج الزراعي، بالإضافة الى آثار نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على انتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	أولا - مقدمة
٤	٦٨-٣	ثانيا - موارد المياه العذبة والانتاج الزراعي
٤	٥-٣	ألف - تمهيد
٥	٩-٦	باء - توافر المياه العذبة وتوزيعها على الصعيد الإقليمي
٨	٢٤-١٠	جيم - تنمية موارد المياه والأمن الغذائي
١٤	٣٢-٢٥	دال - السياسات والاستراتيجيات المائية في البلدان النامية
١٨	٤١-٣٤	هاء - التقدم التقني في إدارة الموارد المائية
٢٠	٤٨-٤٢	واو - تخفيف الآثار البيئية



المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٢	٥٠-٤٩	زاي - الخلاصة
٢٣	٦٨-٥١	حاء - أنشطة هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى في مجال إدارة الموارد المائية
٢٧	١١٤-٦٩	ثالثا - اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة والإنتاج الغذائي العالمي والأمن الغذائي
٢٧	٧١-٦٩	ألف - مقدمة
٢٧	٧٦-٧٢	باء - الاتفاق المتعلق بالزراعة
٣١	٨٦-٧٧	جيم - أثر الاتفاق على الإنتاج العالمي من المنتجات الغذائية والزراعية والتجارة فيها
٣٦	٩٢-٨٧	دال - الأثر على الصناعات الزراعية والأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والمدارية
٣٩	١٠٠-٩٣	هاء - الأثر الذي سيلحق بالأمن الغذائي العالمي
٤٣	١١٠-١٠١	واو - تكييف السياسات الزراعية
٤٦	١١٣-١١١	زاي - الخلاصة

الجداول

٦	الجدول ١ - الإمدادات والمسحوبات السنوية من المياه العذبة حسب القارات وفي بلدان مختارة، ١٩٩٠
٧	الجدول ٢ - استخدام المياه العذبة حسب قارات وبلدان مختارة، ١٩٩٠
٩	الجدول ٣ - البلدان التي يتوقع أن تواجه ندرة في موارد المياه في سنة ٢٠٠٠
٢٩	الجدول ٤ - موجز للأحكام الرئيسية لاتفاق جولة أوروغواي المتعلقة بالزراعة
٣٢	الجدول ٥ - التغير المتوقع في أسعار السلع الأساسية الزراعية وإنتاجها واستهلاكها في عام ٢٠٠٠، الناتج عن الاتفاق المتعلق بالزراعة لجولة أوروغواي
٣٥	الجدول ٦ - الأرصد التجارية لسلع أساسية زراعية مختارة، في فترات ماضية، وفترات مسقطه

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٧	الجدول ٧ - حصة الصادرات الزراعية المجهزة إلى الصادرات الزراعية الكلية
٣٧	الجدول ٨ - حصة الصادرات الزراعية المجهزة تجهيزاً متقدماً إلى الصادرات الزراعية الكلية
٣٩	الجدول ٩ - قيمة الهوامش التفضيلية، حسب المنطقة
٤٢	الجدول ١٠ - تكاليف الأغذية السابقة والمتوقعة، للبلدان النامية وبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل

الأشكال

١٣	الأول - مساحة الأراضي المروية حسب المناطق
١٥	الثاني - معدل الزيادة في الأراضي المروية حسب المناطق

أولا - مقدمة

١ - حثت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٣/٤٩، المجتمع الدولي على أن يجعل التنمية الغذائية والزراعية في مقدمة بنود جدول أعماله المتعلقة بالتنمية، وأن يعبئ الموارد اللازمة على الصعيد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف من أجل دعم الزراعة الانتاجية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية. وسلمت بأن موارد المياه العذبة تمثل سلعة نادرة في عدد متزايد من البلدان وأن هناك حاجة الى زيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية بوسائل تتضمن تحسين استخدام الري وإدارة موارد المياه. كما لاحظت الجمعية أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وضعت أساسا للشروع في إصلاح التجارة في مجال الزراعة وسيكون لها أثر هام على تنمية الانتاج الغذائي والمنتجات الزراعية - الصناعية والأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والمدارية وعلى الأمن الغذائي العالمي. وطلبت الجمعية العامة الى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تعزز جهودها لمساعدة البلدان النامية المهتمة بالأمر في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال المياه. وطلبت المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص لتشجيع وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، بوسائل من بينها زيادة تنوع القطاع الغذائي والزراعي. وأخيرا، طلبت الجمعية الى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بتقديم تقرير عن تنفيذ القرار، مع التركيز بصفة خاصة على استخدام موارد المياه العذبة، بالإضافة الى آثار نتائج جولة أوروغواي على انتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية.

٢ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وهو يتألف بصفة خاصة، من مساهمات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويغطي الفرع ثانيا المواضيع المتعلقة باستخدام موارد المياه العذبة فيما يتعلق بالأغذية والتنمية الزراعية وأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ويتناول الفرع ثالثا الآثار المحتملة لاتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة وانتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية.

ثانيا - موارد المياه العذبة والانتاج الزراعي

ألف - تمهيد

٣ - يتخذ رصيد إمدادات المياه العذبة العالمية أساسا شكلين اثنين: المياه السطحية والمياه الجوفية. وتتكون المياه السطحية من المياه العذبة في الأنهار والبحيرات والخزانات التي تجمع المياه وتدفعاتها على سطح الأرض. وعلى النقيض من ذلك تتجمع المياه الجوفية في طبقات مسامية في صخور جوفية تعرف بوصفها مستودعات للمياه الجوفية. وبالرغم من أن قدرا من المياه الجوفية يتجدد بترشيح الأمطار أو ذوبان الجليد إلا أن معظمها يأتي من المياه التي تراكمت خلال الأزمنة الجيولوجية، ولا يمكن إعادة تجمعها بسبب موقعها، إذا استنفدت (تيتنبرغ، ١٩٩٢).

٤ - وعلى الصعيد العالمي، تتجاوز إمدادات المياه العذبة المتوفرة (الصرف السطحي الكلي) الطلب الحالي بما يقرب من ١٠ أضعاف. بيد أن هذا الرقم الإجمالي الإحصائي يحجب فوارق كبيرة في توزيع المياه العذبة والطلب عليها في أنحاء العالم. ولقد أسفر أثر زيادة الطلب بالنسبة الى العرض في أجزاء معينة من العالم بالفعل عن أوضاع زاد الطلب فيها الى حد كبير في هذه المناطق. ويقدر التقرير المعنون "عالم آخذ في التحضر: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية، ١٩٩٦"^(١) أن إمدادات المياه العذبة المتوفرة في أنحاء العالم لن تساوي بحلول سنة ٢٠٠٠، إلا ٢,٥ أمثال الطلب بسبب زيادة السكان في العالم.

٥ - ويتناول هذا العرض بإيجاز بعض المواضيع البارزة المتصلة بموارد المياه العذبة، والانتاج الزراعي والأمن الغذائي. ويقدم أيضا نظرة عامة موجزة على أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بشأن إدارة موارد المياه.

باء - توافر المياه العذبة وتوزيعها على الصعيد الإقليمي^(٢)

٦ - إذا قسم الصرف السطحي العالمي بالتساوي على القارات، فسيكون نصيب الفرد ٦٩٠ مترا مكعبا في السنة من المياه العذبة (سكان عام ١٩٩٠). ولكن في الحقيقة تسقط الأمطار على بعض القارات بغزارة أكثر. وهناك اختلافات هامة داخل القارات (انظر الجدول ١). ويتباين استخدام كل فرد للمياه تباينا اختلافا واسعا النطاق فيما بين القارات: حيث يتراوح ما بين ٦٩٢ م^٣ في السنة في أمريكا الشمالية و ٢٤٤ م^٣ في السنة في أفريقيا.

٧ - وعلى الصعيد العالمي، تُستخدم نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من المياه في الزراعة (انظر الجدول ٢). بيد أن حصة الزراعة آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة بسبب الطلبات المتزايدة من قطاعات أخرى. ويشكل نمط استخدام المياه دالة على عملية التنمية الاقتصادية: فكلما زادت الثروة يتحول سحب المياه من الزراعة الى قطاع الصناعة والى قطاع الأسر المعيشية.

٨ - وفي كثير من أنظمة الري، تتبدد المياه في كل مرحلة من المراحل فيما بين المصدر والمحصول. ويدل معدل الخسائر في مشاريع الري على أنه لا يصل الى المحصول بالفعل سوى نحو ٤٥ في المائة من المياه المحولة أو المستخرجة للري. ولكن الخسائر تتباين بدورها تباينا واسعا إذ تتراوح ما بين ٥ و ٥٠ في المائة. ومصادر الخسائر هي خسائر الاستخدام في الحقول (٢٥ في المائة)، وخسائر التوزيع على المزارع (١٥ في المائة) وخسائر نظام الري (١٥ في المائة) (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٤).

٩ - ويتعرض القدر الأكبر من المياه للصرف السطحي أو للتبخر حتى قبل أن يصل الى الزراعات نفسها. وهذه الأرقام السابق ذكرها تصف الزراعة بأنها مستخدم منخفض الكفاءة للمياه. وفي كثير من البلدان، التي تعد فيها ندرة المياه مشكلة ذات أهمية على الصعيد الوطني، أصبح الإفراط في استخدام المياه الجوفية، الذي يساهم في التشبع والملوحة، مشكلة رئيسية في مناطق معينة. وتشمل الأمثلة الجديدة بالذكر في هذا الصدد شمال الصين، وغرب الهند وجنوبها وأجزاء من المكسيك.

الجدول ١ - الإمدادات والمسحوبات السنوية من المياه العذبة حسب القارات
وفي بلدان مختارة، ١٩٩٠

قارات/بلدان	إمدادات المياه		القدر المسحوب من المياه		استخدام كل فرد/معدل الإمدادات (نسبة مئوية)
	المجموع (كيلومتر مكعب)	بكل كيلومتر مربع (متر مكعب)	المجموع (كيلومتر مكعب)	لل فرد (متر مكعب)	
العالم	٤٠ ٦٧٣	٣٠٩ ٧٩٩	٧ ٦٩٠	٣ ٢٤٠	٩
أفريقيا	٤ ١٨٤	١٤١ ١٥٤	٦ ٤٦٠	١٤٤	٤
كينيا	١٥	٢٦ ٣٣٠	٥٩٠	١,١	٨
زاكوير	١٠١٩	٤٤٩ ٣٧٤	٢٨ ٣١٠	٠,٧	٠ <
أمريكا الشمالية	٦ ٩٤٥	٣٢٤ ٨٨٢	١٦ ٢٦٠	٦٩٧	١٠
المكسيك	٣٥٧	١٨٧ ٠٣٩	٤ ٠٣٠	٥٤	٢٧
كندا	٢ ٩٠١	٣١٤ ٦٠٩	١٠٩ ٣٧٠	٤٢	٢
أمريكا الجنوبية	١٠ ٣٧٧	٥٩١ ٩٨٢	٣٤ ٩٦٠	١٣٣	١
بيرو	٤٠	٣١ ٢٥٠	١ ٧٩٠	٦,١	١٦
البرازيل	٥ ١٩٠	٦١٣ ٧٢٨	٣٤ ٥٢٠	٣٥	١
آسيا	١٠ ٤٨٥	٣٨٣ ٨٩٣	٣ ٣٧٠	١ ٥٣١	١٦
الصين	٢ ٨٠٠	٣٠٠ ٢٢٣	٢ ٤٧٠	٤٦٠	١٩
إندونيسيا	٢ ٥٣٠	١ ٣٩٦ ٥٧٩	١٤ ٠٢٠	١٧	١
أوروبا	٢ ٣٢١	٤٩٠ ٧٤٦	٤ ٦٦٠	٣٥٩	١٦
بولندا	٤٩	١٦٠ ٩٤٦	١ ٢٩٠	١٧	٣٧
السويد	١٧٦	٤٢٧ ٥٧٩	٢١ ١١٠	٤,٠	٢
أوقيانوسيا	٢ ٠١١	٢٣٨ ٦٣٩	٧٥ ٩٦٠	٢٣	١
استراليا	٣٤٣	٤٥ ٠٢٥	٢٠ ٤٨٠	١٨	٦
بابوا غينيا الجديدة	٨٠١	١ ٧٦٨ ٧٥٩	١٩٩ ٧٠٠	٠,١	٠ <

المصدر: البيانات مستقاة من المعهد العالمي للموارد (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (١٩٩٢).
موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣ (مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٢).

الجدول ٢ - استخدام المياه العذبة حسب قارات وبلدان مختارة، ١٩٩٠
(نسب مئوية)

القارات/البلدان	الاستخدام المحلي	الاستخدام في الصناعة/الطاقة	الاستخدام في الزراعة
العالم	٨	٢٢	٦٩
أفريقيا	٧	٥	٨٨
كينيا	٢٧	١١	٦٢
زاكير	٥٨	٢٥	١٧
أمريكا الشمالية	٩	٤٢	٤٩
المكسيك	٦	٨	٨٦
كندا	١١	٨٠	٨
أمريكا الجنوبية	١٨	٢٢	٥٩
بيرو	١٩	٩	٧٢
البرازيل	٤٢	١٧	٤٠
آسيا	٦	٨	٨٦
الصين	٦	٧	٨٧
إندونيسيا	١٢	١١	٧٦
أوروبا	١٢	٥٤	٣٢
بولندا	١٦	٦٠	٢٤
السويد	٣٦	٥٥	٩
أوقيانوسيا	٦٤	٢	٣٤
استراليا	٦٥	٢	٣٣
بابوا غينيا الجديدة	٢٩	٢٢	٤٩

المصدر: البيانات مستقاة من المعهد العالمي للموارد (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (١٩٩٢). موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٢ (مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٢).

جيم - تنمية موارد المياه والأمن الغذائي

١ - مؤتمر القمة العالمي للأغذية

١٠ - طالب مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في دورته الثامنة والعشرين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. كما أيدت الجمعية العامة بالإجماع عقد مؤتمر القمة. وهدف مؤتمر القمة هو تجديد التزام قادة العالم بالقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع.

١١ - والقصد من مؤتمر القمة هو التصدي للحاجة الى اتخاذ إجراء عالمي للخلاص من أكبر مشكلة أساسية تواجه المجتمع البشري - وهي عدم الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يؤدي المؤتمر الى اعتماد سياسات واستراتيجيات ملائمة على الصعيدين الدولي والوطني، فضلا عن وضع خطة عمل لتنفيذها جميع الأطراف المعنية: الحكومات والمؤسسات الدولية وجميع قطاعات المجتمع المدني. وتعد إدارة المياه من أهم المشاكل التي سوف تناقش في مؤتمر القمة^(٧).

٢ - مجالات المشاكل فيما يتعلق بالأمن الغذائي

١٢ - حينما تقل موارد المياه السنوية الداخلية المتجددة عن ١٠٠٠ م^٣ للفرد، يصبح توافر المياه قيذا شديدا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعلى حماية البيئة. ويعيش أكثر من ٢٢٠ مليون نسمة في نحو ٢٦ بلدا، منها ١١ في أفريقيا و ٩ في الشرق الأدنى، وهي تندرج بالفعل في هذه الفئة. ويبين الجدول ٣ البلدان التي سوف تشهد انخفاضا في توافر المياه الداخلية المتجددة لكل فرد الى أقل من ١٠٠٠ م^٣ بحلول عام ٢٠٠٠ للميلاد. وتواجه البلدان التي يقل فيها مقدار المياه للفرد عن ٢٠٠٠ م^٣ حالة هامشية من ندرة المياه، وتحدث المشاكل الرئيسية في سنوات الجفاف. وبنهاية التسعينات، من المتوقع أن يهبط توافر المياه الى أقل من ٢٠٠٠ م^٣ للفرد في أكثر من ٤٠ بلدا. وتلوح في قارتي أفريقيا وآسيا بصفة خاصة علامات تدل على تفاقم مشكلة توافر المياه العذبة، في حين أن نوعية المياه آخذة أيضا في الانخفاض، وعلى النقيض من ذلك، تحظى أمريكا الجنوبية بموارد مائية جيدة.

الجدول ٣ - البلدان التي يتوقع أن تواجه ندرة في موارد المياه في سنة ٢٠٠٠

توفر المياه		عدد السكان في سنة ٢٠٠٠ (بالملايين)	البلد ^٦
موارد المياه بما في ذلك تدفقات الأنهار من بلدان أخرى (أمتار مكعبة للفرد)	موارد المياه الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة للفرد)		
٩٢٤	٢٩	٦٢,٤	مصر
١٠٢	١٠٢	٢١,٢	المملكة العربية السعودية
١٥٥	١٥٥	١٦,٢	اليمن
٢٠٠٨	٤٢٠	١٧,٧	الجمهورية العربية السورية
٤٣٦	٤٣٦	٢٤,٠	كينيا
٥٧٦	٥٧٠	٢٢,١	الجزائر
١١ ٢٢٦	٥٩١	١٠,١	هنغاريا
٦٠٤	٦٠٤	١٠,٤	رواندا
٧٦٠	٧٦٠	١١,٨	ملاوي
٢ ٩٢٢	٩٠٥	٢٢,١	السودان
٩٤٢	٩٤٢	٢١,٨	المغرب
١٠٨٦	١٠٨٦	١٠,٦	الصومال

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "السياسات المائية والزراعة"، في حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٢ (روما، ١٩٩٢).

(أ) البلدان التي يوجد فيها عدد أقل من السكان والمشمولة أيضا في فئة المياه الشحيحة هي: الجماهيرية العربية الليبية، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، وموريتانيا، وإسرائيل، وتونس، وبوروندي، وبوتسوانا، وعمان، وبربادوس، والرأس الأخضر، وجيبوتي، ومالطة، وقطر، وستغافورة.

١٣ - وتساهم الزراعة المروية، وهي أكثر انتاجا من الزراعة البعلية التي تسقى بالإمطار، بزهاء نسبة ٤٠ في المائة من انتاج الأغذية العالمي في مساحة قدرها ١٧ في المائة من أراضي العالم المزروعة. إن تكنولوجيا الاقتصاد الزراعي المكثفة التي أسفرت عن تحقيق زيادة مضطردة في انتاج الأغذية العالمي، استنادا الى تشكيلات عالية الغلة مقترنة باستخدام الأسمدة واتباع طرق فعالة لمكافحة الآفات، تعتمد الى حد كبير على الري لضمان رطوبة التربة والتحكم فيها في مواجهة النقص في سقوط الأمطار أو سقوطها بمعدلات لا يعتمد عليها. ولكن الزراعة المروية نشاط يستخدم كميات كبيرة من المياه. فهي تستهلك نحو ٧٠ في المائة من مستخرجات المياه العالمية في أكثر من ٩٠ في المائة من الاقتصادات الزراعية بالمناطق المدارية القاحلة وشبه القاحلة، ولكنها تستهلك أقل من ٤٠ في المائة في الاقتصادات الصناعية في المناطق الرطبة المعتدلة.

١٤ - ومع ذلك، فنيما تزداد الاحتياجات من الأغذية، تزداد صعوبة توفير المزيد من المياه للمزارعين. وإذا ما روعي كذلك الاستخدام في الصناعة وعلى مستوى البلديات والخسائر من المياه ومتطلبات تدفق المياه الجارية، تبدو الاحتياجات الشاملة من المياه متجاوزة مجموع الصرف السطحي المتاح بنحو ٥ في المائة. والأرقام الكامنة وراء هذا التحليل (مساهمة كل من الزراعة المروية والزراعة البعلية وكمية المياه اللازمة لإنتاج الغذاء البشري ومتطلبات تدفق المياه الجارية) قد تكون عرضة لتفسير مختلف. إلا أنه من الواضح أن المتطلبات البشرية في طريقها عاجلا الى التصادم مع قدرة الدورة الهيدرولوجية على توفير المياه. ومن هنا يصبح الماء شحيحا على مستوى العالم وهذه العقبة التي تصادف ذلك المورد الأساسي سوف يكون لها أثرها على تكاليف الأغذية.

١٥ - وتكشف لمحة عامة على مستوى العالم بالنسبة للإمداد بالمياه والطلب المسقط عليها، عن عوامل القلق المحددة التي تساور هذه المنطقة أو تلك. فما يكاد يكون جميع البلدان التي تشمل أقاليم قاحلة بصورة رئيسية مثل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أصبحت حاليا مستوردة صافية للأغذية. وأولوية استخدام المياه في تلك البلدان سوف تتحول الى حيث تأمين المياه الكافية للمدن ولمتطلبات اقتصاد صحي في قطاعي الصناعة والخدمات لكسب الدخل اللازم للواردات من الأغذية. وبسبب شحة المياه فضلا عن قيمتها، لن تستطيع هذه المناطق أن تضم صناعات كثيفة الاستخدام للمياه. وقطاع الزراعة في البلدان القاحلة الشحيحة المياه محكوم عليه بالاعتماد المتزايد على المياه العادمة التي تتخلص منها المدن مع التخصص في إنتاج المحاصيل الجمة العائد وغير المناسبة للنقل. وسوف يكون الأمن الغذائي في تلك البلدان مرتبطا أوثق الارتباط بمتانة الوضع التجاري فيها.

١٦ - وفي آسيا، فإن كمية المياه العذبة المتاحة حاليا لكل شخص في كل سنة (٣٠٠ م^٣) تكاد تقترب من كمية المياه اللازمة لإنتاج الاحتياجات الغذائية لكل شخص في كل سنة (٢٠٠٠ م^٣) من أجل تغذية متوازنة تشمل كمية من اللحوم). ومع الزيادات في السكان وفي تنوع التغذية الآسيوية وإتاحة التوسع في الري وضيق مجال التنمية المائية، سوف تزيد المنافسة فيما بين القطاعات المختلفة. وبما أن ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في آسيا، فإن هذا الاتجاه ينطوي على وجود أسواق عالمية للأغذية مضغوطة

للفأية. وإذا كان ثمة اعتراف واسع بالقوة الاقتصادية التي يتمتع بها عدد من بلدان آسيا، إلا أنه لا ينبغي تجاهل حقيقة أن الأمر ما برح ينطوي على جيوب واسعة من الفقر ولا سيما في جنوبي آسيا.

١٧ - أما أفريقيا، باستثناء حوض الكونغو - زائير الأوسط، فهي أكثر القارات جفافاً، بالإضافة إلى استراليا، كما أنها تعاني من أكثر نظم المطر تذبذباً. وكل سنة يتعرض للخطر المزيد من البشر من جراء الآثار الناجمة عن حالات الجفاف المحتمومة بقدر يزيد أو يقل من الشدة. وفضلاً عن ذلك فالموارد المائية لأفريقيا أقل تطوراً نسبياً من تلك المتاحة في المناطق الأخرى. والإنتاجية الزراعية لكل فرد في أفريقيا جنوبي الصحراء لم تواكب زيادات السكان، حتى أن المنطقة باتت حالياً في وضع تغذوي أسوأ مما كانت عليه منذ ٢٠ عاماً مضت: حقق إنتاج الأغذية نمواً بنحو ٢,٥ في المائة سنوياً فيما ازداد السكان بمعدل ٣ في المائة سنوياً. وفضلاً عن ذلك، لم تتحسن قدرة أفريقيا على تحقيق مكاسب من الصادرات بما يتيح لها شراء الأغذية. وفي الماضي ظلت أفريقيا تحقق المزيد من الأغذية من واقع زيادة المساحة المزروعة. ولكن أصبحت الأراضي الصالحة الآن نادرة مما سوف يضطر المنطقة إلى تكثيف نظم الإنتاج لزيادة الغلات. كذلك فتتمية المياه في أشكالها المختلفة، ما بين حصد المياه إلى الري الأنوبي الحديث يقصد بها أن تسدي مساهمة كبرى في تحويل كفاءة وأمن الإمداد الأفريقي من الأغذية.

١٨ - وتحظى أمريكا اللاتينية، كقارة بكثير من المياه برغم وجود اختلافات واسعة فيما بين مناطقها. وعليه فإن مشاكل المياه في أمريكا اللاتينية ترتبط أساساً بانخفاض الكفاءة في استخدام المياه وفي إدارة الموارد ومكافحة تدهور البيئة والتلوث.

١٩ - وينبغي لزيادة الإنتاج، اللزم لإشباع الطلب على الأغذية في المستقبل أن تأتي أساساً من التكثيف الزراعي وليس من التوسع في الزراعة. وإذا كان الأمر سيقتضي تكثيف كل من الزراعة البعلية والمروية إلا أن إمكانيات هذا التكثيف أكبر بكثير في مجال الزراعة المروية.

٣ - إمكانيات الري

٢٠ - تشير التقديرات المتاحة إلى أن إمكانيات التوسع كبيرة في مجال الري. وفي عام ١٩٩٠ أوضحت دراسة مشتركة بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثمة مجالاً لزيادة تتجاوز ١١٠ مليون هكتار (٥٩ في المائة) في المساحة المروية بالبلدان النامية. وأكبر الاحتمالات للزيادة تقع في آسيا (٦٩ مليون هكتار أو ٤٤ في المائة) تليها أمريكا الجنوبية (٢٠ مليون هكتار أو ٢١٧ في المائة) وأغلبها في البرازيل). أما أكبر الاحتمالات فيما يتعلق بالمستويات الحالية فهو في أفريقيا جنوبي الصحراء (من ٣,٤ مليون هكتار إلى ١٦,٥ مليون هكتار أو ٤٧٠ في المائة) وأغلبها في أنغولا، ومما يشكل استجابة لزيادة الفرصة التقنية والاقتصادية وكذلك للضغوط السكانية. وبعض بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء (مثل بوتسوانا وبوركينا فاسو وكينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنگال والصومال) تشهد بالفعل كثافات سكانية وتتطلب احتياجات من الأغذية تفوق قدرة الزراعة المنخفضة الناتج والمعتمدة على سقوط الأمطار. وهذه البلدان

تمتلك أراضي قليلة للغاية وتزيد فترات نمو الزرع فيها على ١٨٠ يوما. وبالنسبة لهذه البلدان، من المرجح أن يصبح الري جزءاً لا غنى عنه من الاستراتيجية الشاملة لزيادة إنتاج الأغذية.

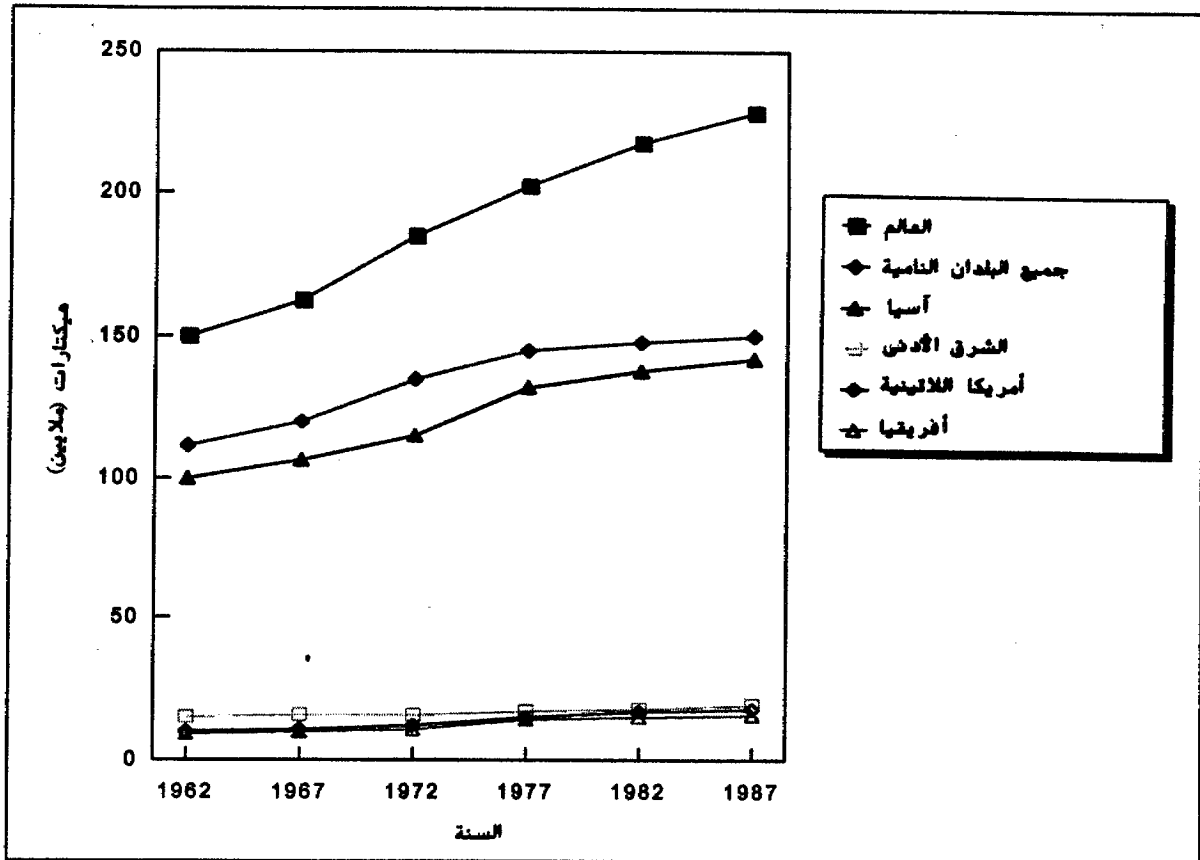
٢١ - ومنافع استغلال مثل هذه الإمكانيات في الري كبيرة. وطبقاً لدراسة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الاستغلال الكامل لمساحة ١١٠ مليون هكتار المتاحة في البلدان النامية قد يتيح نظرياً إنتاج ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون طن إضافية من الحبوب بما يكفي لتوفير الغذاء الأساسي لما يتراوح بين بليون ونصف بليون إلى بليونين. ومع ذلك فمن شأن هذا أن يتطلب استثمارات تقدر بمبلغ نصف بليون إلى بليون دولار (الفاو، ١٩٩٥). ورغم أن التقدم في مجال الهندسة مثل تقنيات الحفر واستخدام البلاستيك الرخيص والخفيف وأوجه التقدم في إدارة التشييد من شأنها أن تخفض التكاليف الرأسمالية للتنمية المائية.

٤ - احتياجات وإمكانيات التوسع في الري المستدام

٢٢ - خلال العقود الأربعة الماضية، كفلت تنمية الزراعة المروية جزءاً رئيسياً من الزيادة في الإنتاج بما يستلزم تلبية طلبات السكان. وفي منتصف الثمانينات، تحقق ٣٦ في المائة من مجموع إنتاج المحاصيل من أقل من ١٥ في المائة من الأراضي المزروعة المروية. وعلى أساس عالمي، فإن المعدل المتوسط لتوسع الأراضي المروية بلغ نحو ١ في المائة سنوياً في أوائل الستينات ثم وصل إلى نسبة قصوى هي ٢,٣ في المائة سنوياً ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥. وبعدها بدأ معدل التوسع في الانخفاض في منتصف السبعينات وحتى ليبلغ الآن أقل من ١ في المائة سنوياً (انظر الشكلين الأول والثاني). وثمة سبب مشترك لهذا الانخفاض وهو ارتفاع تكاليف تطوير الري. لتد ظلت تكاليف التشييد تزداد باضطراد فيما ظلت الأسعار العالمية للحبوب الرئيسية في انخفاض شديد وعلى سبيل المثال انخفض سعر الأرز بنحو ٤٠ في المائة بالأسعار الحقيقية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥.

٢٣ - والأداء العام حالياً لكثير من مشاريع الري أقل بكثير عما كان متوقفاً. فسوء التشغيل وخلل الصيانة وقلّة الكفاءة في الإدارة بالنسبة لمورد مائي شحيح باضطراد، يسهم في إثارة كثير من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية. ومن دواعي القلق البالغ ذلك الارتفاع السريع في منسوب المياه الجوفية مما يؤدي إلى تشبع التربة بالمياه وإلى خفض غلات المحاصيل وإلى ملوحة التربة.

الشكل الأول: مساحة الأراضي المروية حسب المناطق

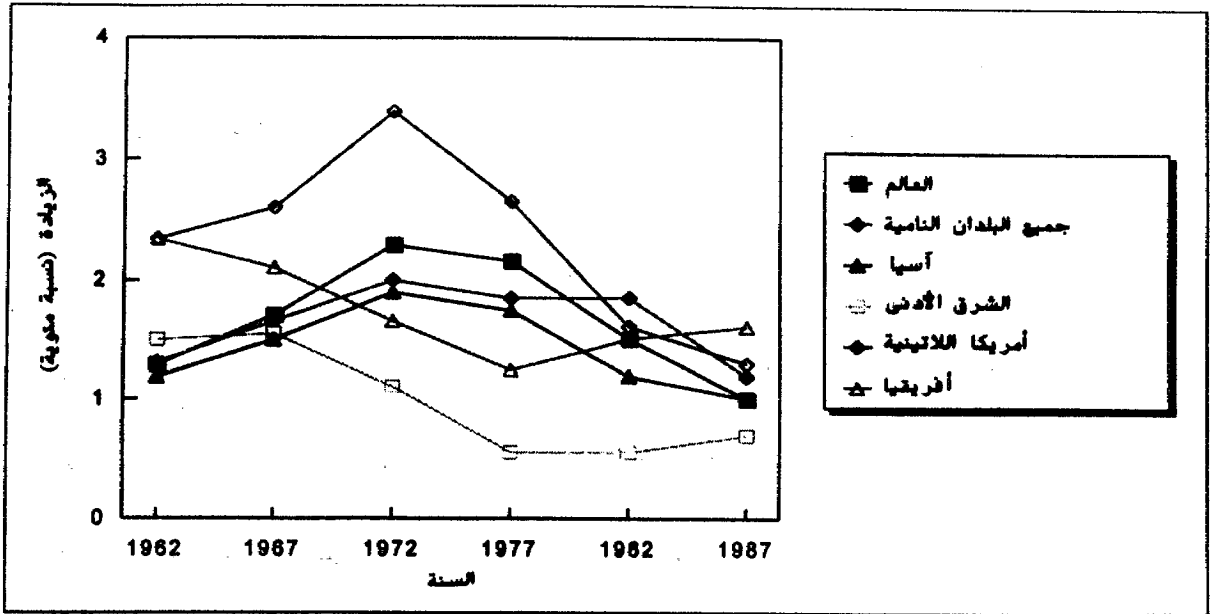


٢٤ - يتطلب الإنتاج المستدام للأراضي المروية أو الأراضي البعلية استخداما أمثل للبيئة الطبيعية في كل من نظام إيكولوجي للتربة - المحاصيل - المناخ. وفي الأراضي البعلية يعد من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير حفظ المياه وهذا يشمل إدارة حالات إراحة الأرض (بما في ذلك إدارة المحاصيل المتبقية) ومراقبة الصرف السطحي وحصد المياه. ويتكامل مع هذه الممارسات اختيار التنمية الانتقائية لتشكيلات محصولية مرتفعة الغلة وتحمل الجفاف فضلا عن كفاءة استخدام المبيدات والأسمدة ومناوبة زراعة المحاصيل والمواعيد المثلى للغراس من أجل تعظيم إمكانية هطول الأمطار خلال الفترات الحرجة في نمو المحاصيل. والآثار المترابطة لهذه الأساليب آثار معقدة عندما يتم إدراجها ضمن نظم الزراعة البعلية بل أنها أكثر بروزا في إطار الزراعة المروية حيث يمكن أن تنجم آثار إضافية بسبب الاقتصار المستمر على محصول واحد. ففي مناطق إنتاج الأرز مثلا، قد يكون الصرف مطلوبا لإزالة المواد السامة التي تتراكم في التربة بعد عدة دورات محصولية متتابعة من زراعة الأرز.

دال - السياسات والاستراتيجيات المائية في البلدان النامية

٢٥ - أدت حاجة متزايدة لاتخاذ تدابير فعالة ومناسبة من حيث التوقيت للتصدي للمشاكل المائية العاجلة وغالبا ما ترتبط هذه الحاجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، باستخدامات المياه الزراعية مثل ندرة المياه وتدهور البيئة، مما أدى إلى زيادة الطلب على تحسين عمليات اتخاذ القرار واتباع سياسات مائية واضحة ووضع أطر قانونية ومؤسسية كافية على الصعيد الوطني. ورغم أن كثيرا من البلدان، تواجه مشاكل مائية متزايدة، فهي لا تولي الاهتمام الكافي ولا تهيئ القدرات اللازمة لاتخاذ تدابير إدارية ووضع سياسات وطنية وقطاعية في مجال المياه ولا للمؤسسات الكفيلة بتنفيذها.

الشكل الثاني: معدل الزيادة في الأراضي المروية حسب المناطق



٢٦ - وتحتاج البلدان التي تشهد مناخات مختلفة ومستويات متباينة من توافر المياه وهياكل اقتصادية وضفوطا سكانية وتضم نظما ثقافية وسياسية وإدارية متباينة، إلى وضع سياسات مائية مقبولة سياسيا لكي تتصدى للقضايا الأولوية المحددة قطريا. وفي ظل حقيقة أن جزءا كبيرا من موارد المياه في العالم يتقاسمه بلدان أو أكثر، فمن شأن السياسات المائية الوطنية والمتناسقة والواضحة أن تشكل أساسا مهما للحوار الذي يقوم بين البلدان حول التعاون والتنمية في مجال المياه العابرة للحدود.

٢٧ - كما أن تنفيذ سياسة وطنية في قطاع المياه يتطلب نهجا شاملا يستند إلى منهجية راسخة ومنتق عليها. وقد تم في إطار الفاو، وبالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومع الحكومات ذاتها، وضع منهجية ونشر أدلة إرشادية ورسم أطر عمل تتعلق بالأساليب والعمليات والممارسات اللازمة لاستعراض سياسات القطاع المائي على الصعيد الوطني. والفرض من هذه الأدلة هو حفز البلدان على إجراء استعراضات لقطاع المياه الوطني وإيضاح النطاق الواسع لتدابير إدارة المياه المتاحة والآثار الناجمة عنها، بما في ذلك العلاقة بين قطاع المياه وغيره من قطاعات الاقتصاد، مع الترويج لإصلاحات وطنية تجرى في مجالات السياسة والتشريعات والتخطيط والتنمية المؤسسية في القطاعات المعنية بالمياه الوطنية. وعليه، فإن المبادئ التوجيهية تدعم وتهيئ استراتيجية محددة لتنفيذ المفاهيم المقبولة بعامة بالنسبة للسياسة المائية على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان دبلن (A/CONF.151/PC.1/12، المرفق الثاني) (١٩٩٢) والموضحة في ورقة السياسات الصادرة عن البنك الدولي بعنوان: "إدارة الموارد المائية"^(٥).

٢٨ - وقد استهل عدد متزايد من البلدان النامية عملية استعراض وإصلاح سياسات القطاع المائي. وبالإضافة إلى ذلك فما برحت تتخذ باستمرار إجراءات الدعم وتقديم المساعدة التقنية إلى إصلاحات سياسات القطاعات المائية الوطنية من جانب المانحين بوصفها من مجالات الأولوية.

٢٩ - وثمة قضايا حساسة تشملها استعراضات السياسات في قطاع المياه الوطني، بوصفها جزءا من عمليات صنع السياسات على الصعيد الوطني. ومن المهم أن تختار تدابير السياسات اختيارا دقيقا لكي تتكيف والأوضاع التي يشهدها كل بلد على وجه التحديد، وأن تشمل العملية وتكفل التزاما من جانب صانعي القرار على الصعيد الوطني. وليس من الفعلية في شيء الأخذ بعناصر فردية في السياسات مثل سن تشريعات أو تسعير المياه ولكن الأجدى هو اعتماد نهج شامل يحوي تشكيلة متوازنة من التدابير السياسية في شتى الميادين بما في ذلك إدارة المياه والسياسات الكلية والقطاعية والأطر القانونية والمؤسسية في مجال المياه.

تحسين النظم القائمة لإدارة المياه

٣٠ - تحسين مشاريع إدارة المياه القائمة سوف يكون هو التحدي الذي يواجه الزراعة المروية في المستقبل. ذلك لأن كفاءة الري تتأثر بكثير من العوامل (التقنية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية وغيرها) ومن المستبعد لنهج منعزل أن ينجح في حل المشاكل إذا لم تجر معالجتها بطريقة متكاملة. ومن ناحية أخرى فإن قيود الموارد المالية والبشرية تفرض الحاجة إلى تركيز الإجراءات المتخذة بما يضمن حدوث أثر كبير ودائم.

٣١ - وفي ضوء أوجه النقص الشديدة في المياه، طرحت المكسيك مثلاً سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى الحد من استخدام المياه لكل فرد، والآليات الرئيسية المطروحة في هذا الصدد هي توعية الجمهور بشأن أسلوب توفير المياه ووضع معايير للكفاءة العالية بالنسبة للترتيبات المنزلية وفرض أسعار واقعية للمياه وهذه الإصلاحات تجسدت في التشريع الاتحادي الذي ينص على اعتبار المياه سلعة اقتصادية لا منفعة مجانية. وقد أعيد تنظيم شبكة الري مع تشجيع مستخدميها على تشغيل وصيانة وتمويل مساحات ري كبيرة.

٣٢ - وعلى الصعيد الكلي، تجد الحكومات صعوبة متزايدة في تمويل السياسات المائية القائمة. وعلى ذلك يقوم كثير من البلدان النامية بتنفيذ تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية. وعادة ما تدعو برامج التكيف إلى المزيد من الاعتماد على الأسواق وإلى المزيد من الانفتاح التجاري والتكثف المالي والإلغاء التدريجي لإعانات دعم المنتجين (أسواق المدخلات والنواتج) وتنطوي تدابير تخفيض الميزانيات على زيادة التنافس بين القطاعات المختلفة وفيما بينها من أجل تمويل مشاريع مائية جديدة. وتشمل الآثار المباشرة المترتبة بالنسبة لمديري شؤون المياه خفض الاستثمارات الرأسمالية في المشاريع المائية الجديدة، وإلغاء إعانات الدعم المرصودة للري، وزيادة الجهود من أجل استرداد كلفتها مع زيادة التأكيد على إدارة الطلب لتحسين كفاءة الإمدادات الحالية.

٣٣ - وقد أنشأت الفاو برنامجاً رئيسياً بعنوان "كفاءة استخدام المياه" يرمي إلى الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ويركز البرنامج على المجالات الأربعة التالية التي تتمتع فيها الفاو بميزة نسبية بفضل تجاربها السابقة وخبراتها المتراكمة:

(أ) تحسين الإدارة المائية المزرعية؛

(ب) تحسين إدارة نظم الري؛

(ج) تقييم ونشر تقنيات التنمية المائية الوسيطة؛

(د) تقديم الدعم للدول الأعضاء.

هاء - التقدم التقني في إدارة الموارد المائية

١ - تصاميم وطرق وتقنيات الري الحديثة

٢٤ - يمكن تخفيض الهدر في كثير من نظم الري من خلال تحسين ممارسات التكنولوجيا وأساليب الإدارة المائية. وكثير من نظم الري القائمة سبق تصميمها منذ ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ سنة مضت وما زالت تستخدم نفس التكنولوجيا. وثمة أربعة اتجاهات لتحسين نظم الري تنطوي على أفضل امكانيات الخدمات المناسبة والتشغيل المستدام من الناحيتين البيئية والاقتصادية (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥^(٣)):

(أ) التحسينات الهيكلية للنظم الرئيسية من خلال استخدام معدات ومواد جديدة (أنابيب ضغط منخفض، منسوجات أرضية، وما إليها)؛

(ب) التكنولوجيا الحديثة لمراقبة المياه (المراقبة المحلية والمركزية لمستويات التدفق ومناسيب المياه ونظم دعم القرار)؛

(ج) النظم المتكاملة لاستخدام المياه (الاستخدام المشترك وإعادة الشحن بالوسائل الاصطناعية)؛

(د) مخططات لا مركزية تنطوي على نظم تكفل أفضل توزيع واستخدام (نظم الضخ بالرفع المنخفض والري على نطاق صغير).

٢٥ - وما تدعو إليه الحاجة بعامة هو تثقيف وتدريب موظفي الإرشاد ومديري المزارع من أجل نقل الخبرة والتكنولوجيا بين صفوف العلماء والفنيين والمزارعين، ورصد وتقييم أداء مشاريع الري واستراتيجيات المياه الجوفية في الأجل الطويل والتخطيط لإدارة الموارد المائية الشحيحة وتحسين السياسات المتبعة في الأجل القصير.

٢ - البرامج المائية الصغيرة النطاق

٢٦ - خلال العقود الأخيرة، ظلت مشاريع الري الكبيرة تحظى بأهمية عليا بينما كانت برامج المياه الصغيرة للزراعة مثل حصد المياه والري على نطاق صغير لا تنال الاهتمام الكافي. ومع ذلك فالبرامج المائية الصغيرة النطاق تنطوي على امكانيات واسعة لتلبية الاحتياجات المائية الزراعية والمنزلية وتعزيز حفظ الأراضي والمياه، وبإمكانها أن تلبي الكثير من الاحتياجات المحلية من المياه ضمن سياق تنمية زراعية مستدامة. ومن بين أهداف هذه البرامج، تطوير الري على نطاق صغير وتوفير الإمدادات المائية من أجل الإنسان والحيوان وتحسين تصفية المياه الجوفية وحفظ التربة وتثقيت مياه الفيضانات ومراقبة الفيضان.

٣٧ - وفي معظم أنحاء العالم تنصدر المرأة منتجي الزراعة البعلية. والتقنيات المذكورة أعلاه ينجم عنها آثار خاصة بالنسبة للمرأة، فقد تتطلب من المرأة، أن تتولى الأدوار المقصورة تقليدياً على الرجل، وقد تشمل توظيف المزيد من الوقت والموارد المالية والمهارات التقنية والمعرفية والقدرات التنظيمية. والمرأة بحاجة إلى المشاركة في هذه الأنشطة وإلى سبل الوصول للمدخلات التي لا يمكن بغيرها إيجاد حلول تقنية لمشكلة المياه.

٢ - حصد المياه

٢٨ - لأن الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ليست ضرورية، فإن حصد المياه يشكل عنصراً مهماً في البرامج المائية الصغيرة. ويشمل حصد المياه استجماع المياه على مساحة واسعة دون محاصيل ونشر المياه على الأراضي اللازم زراعتها بالمحاصيل. وفي المناطق الشديدة الجفاف مثل صحراء النقب، فإن منطقة الاستجماع يمكن أن تكون منطقة شاسعة: أحياناً ٢٥٠ هكتار كمستجمع يستخدم لتوفير المياه لهكتار واحد فقط من المحاصيل. والتنويعات في هذا الشأن استخدمت لزيادة إنتاجية المحاصيل البعلية في كل قارة. وتقنيات حصد المياه تتراوح بين وضع صفوف من الأحجار على طول خطوط الكونتور في الحقول لاحتجاز مياه الصرف السطحي، وبين تقنيات أكبر من حيث التعقيد والتكاليف. ولتقنيات حصد المياه ميزتان بالنسبة للمزارع: فهي تزيد الإنتاجية الزراعية كما تخفف تحات التربة (الذي يحدث أساساً بسبب تدفق الصرف السطحي بغير رقيب). وإمكانات حصد المياه كبيرة بالذات في إفريقيا حيث يتم ري أراضٍ قليلة نسبياً وحيث يعتمد الإنتاج أساساً على الزراعة البعلية. ويقدر أنه في المناطق شبه القاحلة والأراضي شبه الرطبة والجافة في إفريقيا يمكن لحصد المياه أن يزيد الإنتاج في نحو ١٠ ملايين هكتار في الأجل القصير و٥٠ مليون هكتار في الأجل الطويل.

٤ - الري الحديث على نطاق صغير

٣٩ - جاء استخدام المحركات والمضخات الرخيصة والموثوقة، فضلاً عن زيادة توافر الوقود أو القوة الكهربائية بمثابة ثورة في مجال الري. وقد بدأت مشاريع المضخات الصغيرة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي تقوم بدور مهم في زيادة إنتاج الأغذية. ويتم استخدامها على نطاق واسع كوسيلة لاستكمال إمدادات المياه الترعية غير المنتظمة وخاصة في دلتا الأنهار في آسيا وكما يتم ذلك بصورة متزايدة في إفريقيا بدورها. ونظم الضخ سهلة في التركيب. وقد أوضحت التجربة أن نظم الضخ التي يستخدمها عدد قليل من المزارعين ممن يحوزون مساحات صغيرة من الأراضي، أكثر إنتاجية من ناحية الغلة لكل هكتار وأكثر كفاءة في استخدام المياه من نظم الجاذبية الكبيرة، كذلك فإن التعرض للأمراض المنقولة بالمياه (مثل البلهارسيا) يخف إذا ما تم توزيع المياه من خلال الأنابيب.

٥ - تحسين سبل الوصول إلى الموارد المائية:

استخدام الخزانات المائية الضحلة

٤٠ - مصطلح "الخزان الضحل" يشير إلى مسطحات المياه الجوفية التي يمكن الوصول إلى مياهها باستخدام وسائل تقليدية مثل بناء الآبار والتقنيات المنخفضة التكاليف مثل ثقوب الحفر الاجترافي والآبار المحفورة يدويا وركازات الآبار. ويتم استخلاص مياه الري من خلال مضخات الطرد المركزي الواقعة على مستوى الأرض أو في حفرة قريبة بحيث لا يزيد ارتفاع المضخة على ٥ أمتار من مستوى المياه. ولهذه الخزانات الضحلة للري الصغير النطاق مزايا متعددة:

(أ) سهولة الحصول على المورد بفضل انخفاض التكاليف الرأسمالية مما يسهل الاستثمار الخاص من جانب الأفراد أو المجموعات الصغيرة من المزارعين؛

(ب) لا حاجة لنقل المياه عبر مسافات طويلة؛

(ج) الاعتماد الكامل على الطبيعة من أجل تجديد المياه وخبزنها ونقلها في ظل قدر محدود للغاية من التدخل؛

(د) اتساع نطاق التوافر، حتى في المناطق شبه القاحلة، ولا سيما في الرسوبات الغرينية للأودية وإن كان الأمر يشمل أيضا الصخور المتشققة. ويسهم سقوط المطر والفيضانات سنويا في إعادة تعبئة الخزان المائي، مما قد يمكن زيادته في أغلب الأحيان، بصورة مصطنعة، من خلال خلق هياكل صغيرة تتيح تخلل المياه.

٤١ - والمعلومات المتعلقة بنطاق وعائد الخزانات المائية الضحلة معلومات قاصرة ومن المشاكل الصعبة في هذا الصدد إدارة الخزانات الضحلة بما يكفل تجنب تداخلها والوصول المتساوي إليها.

واو - تخفيف الآثار البيئية

٤٢ - كثير من الأراضي الزراعية يتدهور بسبب قصور إدارة التربة والمياه. ويؤدي تحات التربة، واستنفاد المغذيات، وملوحة التربة وتشيع الأراضي بالمياه، إلى خفض الإنتاجية مما يهدد عنصر الاستدامة في الأجل الطويل. ولحسن الحظ، فقد زاد فهم أسباب هذه الآثار السلبية إلى حد كبير مما جعل التدابير التصحيحية تكاد تكون متاحة بالكامل في جميع الظروف.

١ - الأمراض المتصلة والمنقولة بالمياه

٤٣ - الأمراض المتصلة والمنقولة بالمياه مثل الملاريا، يحتمل وجودها في الأغلب الأعم في المناطق التي تأخذ بنظام الري وتعد الملاريا من أهم تلك الأمراض، سواء من ناحية عدد الأفراد الذين يصابون بها سنويا والذين تنخفض لديهم نوعية الحياة والقدرة على العمل، أو من ناحية الوفيات التي تسببها.

٤٤ - ومن المرجح أن يحدث الخطر الذي تجلبه البلهارسيا أو الملاريا أو الذي تزيد من وطأته في مشاريع الري (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥) حيث:

(أ) سوء الصرف من التربة؛

(ب) يزرع الأرز أو قصب السكر؛

(ج) يتم تشييد مستودعات للخرن الليلي؛

(د) ترك الحفر المتربة محتوية على مياه راكدة؛

(هـ) الترغ غير مبطنة وتترك دون تطهيرها من نمو الفطء النباتي.

٤٥ - على أن تنفيذ مثل هذه التدابير في مجال الإدارة البيئية من أجل مكافحة ناقلات الأمراض حقق نجاحا في عدد من المشاريع في اليابان والصين وزمبابوي (الغاو، ١٩٩٥). ففي الصين جاء الأخذ بالري المتقطع في زراعة الأرز في مقابل الغمر المستمر مما أدى إلى تقليل بعوضة الملاريا بنسبة ٨٥ في المائة وخفض الطلب على مياه الري بنسبة ٥٠ في المائة ثم زيادة المحصول بنسبة ١٢ في المائة.

٢ - التشبع بالمياه وملوحة التربة

٤٦ - يفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن معدل الخسارة في الأراضي المرورية بفعل التشبع بالمياه وملوحة التربة يبلغ ١,٥ مليون هكتار سنويا. وتعاني ملايين الهكتارات في الأراضي المرورية من هذه الأحوال المتفاقمة. أما المناطق المصابة بالملوحة، بوصفها نسبة مئوية من مجموع المساحة المرورية، فيقدر أنها تبلغ نحو ١٠ في المائة في المكسيك و١١ في المائة في الهند و٢١ في المائة في باكستان و٢٢ في المائة في الصين و ٢٨ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٧ - وتنجم الملوحة عن مجموعة من العوامل منها سوء الصرف وارتفاع معدلات البخر مما يركز الأملاح على الأرض المرورية وهو يحدث أساسا في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وحتى مياه الري المرتفعة

النوعية تحوي بعض الأملاح الذائبة ويمكن أن تخلّف وراءها أطنانا من الملح لكل هكتار في كل سنة. وبغير غسل هذا الملح إلى ما دون مستوى الجذور تصاب التربة بالملوحة.

٤٨ - ومما يتصل بذلك من عوامل القلق، الارتفاع السريع في مستويات المياه الجوفية مما يؤدي إلى تشييع الأراضي بالمياه وانخفاض غلات المحاصيل. ويحدث التشييع بالمياه عند الإفراط في استخدام المياه في النظم التي تتسم بقدرات صرف طبيعي محدودة. ويحدث التشييع إذا كانت أنواع التربة خفيفة للغاية؛ أو لم تكن الترع أو المجاري المائية مبطنة أو خاضعة للصيانة أو إذا كان المزارعون قرب رأس نظام ما قد سحبوا أو استخدموا كميات مفرطة من المياه أو إذا لم تكن الحقول قد سويت و/أو إذا لم يستطع نظام التنفيذ أن يستجيب إزاء سقوط الأمطار من خلال إغلاق مداخل التدفق. وإذا زاد التشييع أو زادت إعادة الشحن الأفقية على البحر أو الصرف الطبيعي، ترتفع مستويات المياه الجوفية مما يسبب تشييع التربة بالمياه في نهاية المطاف. وإذا ما زادت حركة المياه والبحر الصاعدة على حركة التسريب النازلة، في المناطق التي تحتوي فيها المياه الجوفية أو التربة أو مياه الري على بعض الأملاح، فإن تراكم الملح في طبقات التربة السطحية يصل في نهاية الأمر إلى مستويات سميّة.

زاي - الخلاصة

٤٩ - ستظل الزيادة السكانية ومعها تيارات الهجرة والتحضر تحدث أثرا ملموسا على جميع جوانب التنمية بما في ذلك الطلب على الأغذية. أما السياسات المائية التي أدت إلى ما شهده الماضي من سوء تخصيص الموارد ومن اهدار بها، فهي بحاجة إلى أن تخضع باستمرار لمراجعة مع دعم تنفيذها في ظل بيئة تمكين تنطوي على قوانين كافية وسليمة التنفيذ. وثمة تسليم عام حاليا بأهمية إدراج المستفيدين المستهدفين ضمن عمليات تصميم وتنفيذ المشاريع الجديدة ومن ثم باتت الحاجة تدعو إلى تصميم مشاريع واقعية وغير معقدة في هذا المجال. كذلك فإن القدرة المؤسسية للحكومات والمنظمات غير الحكومية والتطوع الخاص على العمل المشترك أصبحت بدورها قيد التحسين السريع. وثمة مصفوفة واسعة من تكنولوجيات التنمية المائية أصبحت متاحة حاليا وإن كان الأمر بحاجة إلى استثمار أموال خاصة وعامة من أجل تنفيذها. إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في بناء القدرة على جميع الأصعدة من أجل التوصل إلى إدارة مائية تجمع بين الكفاءة وارتفاع الإنتاجية وهي ما يستلزمه تأمين الأغذية بصورة مستدامة وكافية ومنخفضة الأسعار للسكان المستهدفين.

٥٠ - ولا حاجة للتأكيد على أهمية حفظ الموارد المائية واستخدامها بشكل مستدام وإدارتها بصورة متكاملة، في ضوء زيادة المنافسة على عرض مقيّد ومحدود من المياه العذبة. وقد أكد بيان دبلن على الحاجة إلى الأخذ بنهج شامل إزاء الإدارة الفعالة لموارد المياه العذبة بما في ذلك حماية النظم الايكولوجية الطبيعية. والموضوع المحوري في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ هو تطبيق نهج متكاملة لحفظ المياه العذبة واستخدامها المستدام. وهناك عدد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أعطت

أولوية عليا، سواء في برامجها العادية أو في مشاريعها الميدانية، للإدارة المتكاملة للموارد المائية بما في ذلك الحفظ والاستخدام المستدام، على النحو المبين أدناه.

حاء - أنشطة هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى في مجال إدارة الموارد المائية

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥١ - يتمثل الهدف العام من برنامج العمل الدولي المتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد نهج متكامل تجاه إدارة الموارد المائية بغية تحقيق أهداف الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية. ويركز البرنامج على إدارة الموارد المائية في الريف بصورة متكاملة، أي إدارة الموارد المائية لتلبية كامل احتياجات سكان الريف من المياه، بما في ذلك احتياجات الإنتاج الزراعي (الري، والإنتاج الحيواني، وتربية الأحياء المائية)، والصناعات الزراعية، والشرب والمرافق الصحية، بأسلوب متكامل يسمح بتحسين كفاءة استخدام المياه، والمحافظة على الموارد المائية، وحماية نوعية المياه.

٥٢ - وقد وضعت برامج عمل وطنية تتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة في عدد من البلدان مثل اندونيسيا وتنزانيا وزمبابوي وسوريا والصين ومصر والمكسيك، وكذلك لبحيرة تشاد. وفي البلدان المشاركة، حفزت هذه البرامج الحكومات على استعراض وتنقيح سياساتها الوطنية المتعلقة بالمياه، والبدء في اتخاذ إجراءات لإعداد خطط رئيسية للري، وتنفيذ مشاريع تجريبية لإعادة استخدام المياه العادمة، إضافة إلى إجراءات مماثلة أخرى للمتابعة.

٥٣ - وتركز برامج منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بحفظ المياه وحماية نوعية المياه تركيزا شديدا على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي. وقد وضعت المنظمة مبادئ توجيهية فقدمت مساعدات لتنفيذ مشاريع على نطاق تجريبي بشأن حصد المياه وحفظ رطوبة التربة بغية حفظ مياه المطر وزيادة رطوبة التربة المتاحة للمحاصيل. وفي مجال حماية نوعية المياه، شجعت منظمة الأغذية والزراعة اتباع ممارسات زراعية من شأنها التقليل إلى أدنى حد من التلوث الناشئ عن مصادر غير محددة. ويشجع الاستخدام الآمن للمياه العادمة، والمعالجة بالمدن ومياه الصرف المالحة باعتبار ذلك وسيلة للتحكم في تلوث المياه وزيادة إمدادات المياه المتاحة للزراعة.

٢ - البنك الدولي

٥٤ - من الأنشطة المهمة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مبادرة البنك الدولي لوضع نهج شامل تجاه إدارة الموارد المائية. وجوهر هذه المبادرة هو اعتماد إطار

شامل للسياسة العامة ومعاملة المياه بوصفها سلعة اقتصادية مع اقتران ذلك مع الأخذ باللامركزية في إدارتها وهيكل توصيلها وزيادة الاعتماد على التسعير وتوسيع آفاق المشاركة من جانب أصحاب المصلحة. وقد اعتمد البنك الدولي هذه المبادرة باعتبارها توجيها تنفيذيا، بما يعني ضمنا أن البنك سيشجع البلدان، وسيساعدتها انتقائيا عندما يطلب منه ذلك، على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية لإدارة الموارد المائية بأسلوب شامل.

٥٥ - وشرع البنك الدولي مؤخرا في مبادرة أخرى بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، يتمثل الهدف الرئيسي منها في تخفيف حدة الفقر من خلال الإدارة المتسدامة للموارد المائية. وتشمل العناصر البرنامجية توفير الأمن المائي للأسر المعيشية، والأمن الغذائي والمياه، ونوعية المياه وصحة البشر، والإشراف البيئي، والتعاون الإقليمي.

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٦ - وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لإنشاء الشبكات الزراعية المستدامة والإرشاد. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج في تعزيز بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في مجال الزراعة المستدامة من خلال التدريب الزراعي - الإيكولوجي، والبحوث القائمة على المشاركة، والدعوة في مجال السياسات وإقامة شبكات معلومات فيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية/الدولية الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٥٧ - ويضع البرنامج الإنمائي حاليا استراتيجية للأمن الغذائي لمعالجة قضايا الأمن الغذائي في برامج. ويعتبر مجال الأمن الغذائي مجالا مهما للعمل يتقاطع مع جميع جوانب التنمية البشرية المستدامة التي يوليها البرنامج الإنمائي أولوية (تخفيف حدة الفقر، وسبل العيش المستدامة، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، والبيئة).

٥٨ - وقد وضع مكتب مكافحة التصحر والجفاف برنامجا عالميا لتيسير نقل المعارف والخبرات والتقنيات والتكنولوجيات المتعلقة بإدارة المياه بصورة مستدامة في الأراضي الجافة مع التركيز على أفريقيا، بالاشتراك مع المركز الدولي لبحوث التنمية، ومركز خدمات التعاون الإنمائي التابع لجامعة امستردام الحرة، ومعهد التراث الطبيعي (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومؤسسة التنمية البيئية في العالم الثالث بالسنگال.

٥٩ - وفي مجال تحسين كفاءة استخدام المياه لأغراض الري، يدعم البرنامج الإنمائي البرنامج الدولي للبحث التكنولوجي في الري والصرف. وقد أنشئ هذا البرنامج في عام ١٩٩١ لتحسين تكنولوجيا الري والصرف في البلدان النامية، استجابة لنداءات موجهة من جانب الاختصاصيين لاتخاذ مبادرة جديدة لتعزيز البحوث في البلدان النامية وتوسيع نطاقها. ومن الجهات الأخرى التي ترعى البرنامج الدولي للبحث

التكنولوجي في الري والصرف، البنك الدولي، واللجنة الدولية للري والصرف، والوزارات التي تتولى أمر المعونة الثنائية، والمؤسسات الإنمائية.

٤ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

٦٠ - تمت تسمية إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بوصفها الوكالة الرائدة داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ عنصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية في جدول أعمال القرن ٢١ وتشجع الإدارة استحداث نهج تفاعلي تجاه صياغة السياسات وتخطيط الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص للخبرات المكتسبة من مختلف المشاريع المتصلة بالمياه في جميع أنحاء العالم. ويجري حالياً اختبار ذلك النهج الابتكاري عن طريق أنشطة التعاون التقني الجارية في كثير من البلدان النامية مثل الأردن وبوليفيا وبيرو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والمغرب ونيبال والنيجر والهند واليمن. وعن طريق إجراء تقييمات لقطاع المياه، ودراسات تشخيصية، ووضع برامج وطنية وبرامج لأحواض المياه تتصل بتخطيط وإدارة الموارد المائية، يجري تطبيق نهج متكامل تجاه استخدام المياه وعدالة توزيعها بين المستعملين.

٥ - منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦١ - تشجع منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حماية نوعية المياه في سياق الصحة البشرية وحفظ النظم البيئية المائية. وقد أعطيت أولوية عالية لوضع وتطبيق مبادئ توجيهية لنوعية مياه الشرب، والإشراف على نوعية مياه الشرب، والقضاء على الأمراض المنقولة بالمياه. وقد أحرز تقدم كبير في إنشاء برامج لمراقبة نوعية المياه على نطاق العالم. وتوجد الآن شبكات للرصد متفق عليها بصورة متعددة الأطراف تغطي أحواض الأنهار الدولية، مثل الدانوب، والميكونغ، وبارانا - بالاتا، والنيل.

٦ - المعهد الدولي لإدارة الري

٦٢ - تكتسب أنشطة المعهد الدولي لإدارة الري، وهو مؤسسة تابعة للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، أنشطة أهميتها في سياق الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة لتشجيع حفظ المياه واستخدامها استخداماً مستداماً لأغراض إنتاج الأغذية. ويضطلع المعهد ببرنامج قوي لبناء المؤسسات يشمل تعزيز القدرات البحثية الوطنية وتنمية الموارد البشرية لأغراض تحسين إدارة الري.

٧ - اللجنة الدولية للري والصرف

٦٣ - يتمثل هدف اللجنة الدولية للري والصرف، وهي أكبر منظمة دولية وعلمية غير حكومية في مجال الري والصرف، في تشجيع وتحسين الري والتنمية على النطاق العالمي بأسلوب مستدام. وقد أنشأت هذه اللجنة لجانا وطنية في أكثر من ٨٠ بلدا، وقامت من خلال ما تعده بصفة منتظمة من اجتماعات وحلقات دراسية خاصة، بدور رئيسي في تبادل الخبرات والمعلومات التقنية بشأن الاستخدام المستدام للمياه وحفظها لأغراض إنتاج الأغذية.

٨ - الهيئات المشتركة بين الوكالات

٦٤ - على الصعيد المشترك بين الوكالات، يوجد عدد من آليات التنسيق التي تعالج الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال موارد المياه العذبة، ولا سيما الإدارة المتكاملة للموارد المائية، كما يرد وصفه أدناه.

اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية

٦٥ - تتمثل المسؤولية العامة لهذه اللجنة الفرعية في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد المائية، وبخاصة في متابعة خطة عمل مار دل بلاتا وبيان دبلن، وتقوم بدور مدير المهام للفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وتقدم هذه اللجنة الفرعية تقاريرها إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التي تقدم تقاريرها بدورها إلى لجنة التنسيق الإدارية.

الشراكة العالمية للمياه

٦٦ - تركز هذه الشراكة على النهج المنسقة والمتكاملة تجاه الإدارة المستدامة للموارد المائية، بما يتسق مع مبادئ المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في تنمية الأنشطة الحفازة.

الفريق العامل غير الرسمي المشترك بين الوكالات المعني بالمياه والمنبثق عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة

على نطاق المنظومة لأفريقيا

٦٧ - أنشئ هذا الفريق العامل، الذي يشترك في رئاسته البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وهو يقوم بتنسيق الأنشطة الواردة في مجموعة الأنشطة المتعلقة بالمياه في المبادرة الخاصة. وتشكل تلك الأنشطة بدورها جزءا من تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ (ولكن في إطار إقليمي محدد) وكذلك من البرامج العادية والميدانية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

فريق الخبراء المعني بالإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض

٦٨ - يمثل هذا الفريق نشاطا مشتركا بين منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في مجال الوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المرتبطة بها ومكافحتها في أنشطة تنمية الموارد المائية للأغراض الزراعية.

ثالثا - اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة والإنتاج الغذائي العالمي والأمن الغذائي

ألف - مقدمة -

٦٩ - تم في مراكش، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ولأول مرة، اتفقت الحكومات على إجراء إصلاحات أساسية للتجارة العالمية في المنتجات الزراعية وتحريرها. وتمثل المنتجات الزراعية نحو ١٠ في المائة من قيمة التجارة السلعية العالمية.

٧٠ - ويركز هذا الفصل على الآثار المترتبة على عملية إصلاح التجارة العالمية في المنتجات الزراعية التي بدأها اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة^(١) فيما يتعلق بتنمية الإنتاج الغذائي العالمي، والمنتجات الزراعية - الصناعية، والأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والمدارية. ومن الاعتبارات الهامة في هذا الصدد، مساهمات الإصلاحات في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وثمة جانب مهم آخر هو مدى تنشيط اتباع نظام تجاري أكثر انفتاحا في المنتجات الزراعية لإنتاج وإنتاجية الأغذية في البلدان النامية، والكيفية التي يمكن بها مساعدة تلك البلدان على تطوير سياساتها وتقديم مساعدات تقنية إليها.

٧١ - وبعد تقديم استعراض موجز للعناصر الرئيسية للاتفاق المتعلق بالزراعة الواردة في الفرع الثالث - باء أدناه، يناقش الفرع الثالث من جيم إلى واو، بالاستناد إلى الدراسات التجريبية الحالية، الآثار المرجحة للاتفاق على إنتاج وتجارة الأغذية والمنتجات الزراعية على الصعيد العالمي، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية؛ وكذلك آثاره على الأمن الغذائي العالمي وعلى دخل البلدان النامية وتكاليف استيرادها للأغذية. كما تحدد الاحتياجات من المساعدة التقنية.

باء - الاتفاق المتعلق بالزراعة

٧٢ - الجدول ٤، الذي يحدد الأحكام التي تسرى بالتحديد، على البلدان المتقدمة النمو وكذلك على البلدان النامية، إضافة إلى الأحكام التي تسري على كلتا الفئتين يورد استعراضا عاما للاتفاق المتعلق بالزراعة. وقد دخل الاتفاق رسميا حيز النفاذ في عام ١٩٩٥. ومن المقرر أن تنجز البلدان المتقدمة النمو جميع التزامات التخفيض في غضون ٦ سنوات، في حين يتاح للبلدان النامية ١٠ سنوات لذلك الغرض. أما أقل البلدان

نموا، فليس مطلوباً منها أن تجري أية تخفيضات. والسلع الأساسية التي يشملها الاتفاق هي جميع المنتجات الزراعية (فيما عدا منتجات مصائد الأسماك والغابات)، بما في ذلك المطاط والجوت والسيزال وقنب مانيليا وليف جوز الهند، وهي المنتجات التي تندرج في إطار مفاوضات التعريفات الجمركية المعتادة على السلع لمنظمة التجارة العالمية. ويهدف الاتفاق إلى تحرير التجارة عن طريق تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتخفيض مبالغ الدعم المحلي، وتخفيض إعانات الصادرات. ومن الانجازات الهائلة في هذا الصدد إلغاء الحواجز غير الجمركية (عن طريق الإخضاع للتعريفات الجمركية)، وخفض التعريفات الجمركية والإعانات والدعم، فضلاً عن حقيقة تقييد جميع التعريفات الجمركية تقريباً.

٧٢ - وتمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية. ويسمح بالشراء والبيع من أرصدة الأمن الغذائي بأسعار مفرطة، شريطة أن تكون الإعانة المقدمة إلى المنتجين مشمولة في مجموع تدابير الدعم الإجمالية. وبالإضافة إلى ذلك، يستثنى من التزام التخفيض توزيع الأغذية المدعومة توزيعاً غير موجه، وإعانات الاستثمار، وإعانات المدخلات.

٧٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، سيتم تخفيض الدعم المحلي الإجمالي من ١٩٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٦٢ بليون دولار، كما ستخفض إعانات التصدير (بالقيمة الحقيقية) من ٢١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٣,٨ بليون دولار. وسوف تتم معظم تلك التخفيضات (نحو ٩٠ في المائة) في البلدان المتقدمة النمو حيث أنها هي التي توجد بها أعلى مستويات الدعم.

الجدول ٤ - موجز للأحكام الرئيسية لاتفاق جولة
أوروغواي المتعلق بالزراعة

البلدان النامية	البلدان المتقدمة النمو	السياسة
<p>حظر القيود على الاستيراد فيما عدا التعريفات الجمركية. جميع التعريفات الجمركية مقيدة. أحكام خاصة لضمان عدم حدوث طفرات في الاستيراد أو استمرار تدهور أسعار الواردات (تقتصر على المنتجات "الخاضعة للتعريفات الجمركية" ولا تسري على الواردات الخاضعة للالتزامات ذات الصلة المتعلقة بتحديد الحصص التعريفية). تخفيض التعريفات الجمركية الناتجة عن تحويل التدابير غير الجمركية على الحدود بموجب طرائق التفاوض بالإضافة إلى التعريفات الجمركية القائمة من قبل على جميع المنتجات الزراعية الأخرى. تنفيذ التزامات الفرص الحالية والتزامات الحد الأدنى لفرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات الخاضعة للتعريفات الجمركية.</p>		فرص الوصول إلى الأسواق
<p>تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة متوسطة على ٢٤ في المائة (١٠ في المائة كحد أدنى) على مدى ١٠ سنوات، أما أقل البلدان نمواً، فليس مطلوباً منها أن تجري أية تخفيضات.</p>	<p>تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة متوسطة ٢٦ في المائة (١٥ في المائة كحد أدنى) على مدى ٦ سنوات.</p>	
<p>تحديد إعانات الصادرات الخاصة للتخفيض. أحكام لمنع التحايل على الالتزامات، بما في ذلك قواعد بشأن استخدام ائتمانات التصدير و ضمانات ائتمانات التصدير وكذلك المعونة الغذائية. حظر استخدام إعانات الصادرات على المنتجات غير الخاضعة للالتزامات التخفيض.</p>		إعانات الصادرات
<p>ثلثا التخفيض المطلوب من البلدان المتقدمة النمو على مدى ١٠ سنوات؛ يسمح ببعض الإعانات للتسويق والنقل خلال فترة التنفيذ.</p>	<p>تخفيض حجم الصادرات المنتفعة بنسبة ٢١ في المائة؛ والاتفاق على الإعانات بنسبة ٢٦ في المائة؛ والتنفيذ على أساس كل منتج بالتحديد؛ وبالنسبة للمنتجات المدمجة/المجهزة، تخفيض الاتفاق فقط؛ جميع ذلك على مدى ست سنوات.</p>	
<p>المواد الغذائية: اشتراط تقديم إشعار مسبق ووجوب التشاور عند طلب وتوفير المعلومات.</p>		حالات حظر التصدير وتقييد الصادرات
<p>لا تسري إلا على المصدرين الصافيين للمواد الغذائية المعنية.</p>		
<p>فئتان: '١' السياسات المسموح بها (الإطار الأخضر)، مثل تقديم الخدمات العامة إلى الزراعة، وأرصدة الأمن الغذائي، والمعونة الغذائية المحلية؛ '٢' السياسات الأخرى المشمولة في تدابير الدعم الإجمالية، وهي تخضع للالتزامات التخفيض. المدفوعات المباشرة غير المربوطة المتصلة ببرامج تقييد الانتاج التي ليست داخلية في الإطار الأخضر ولكنها مستثناة من تدابير الدعم الإجمالية.</p>		الدعم المحلي

الجدول ٤ - (تابع)

البلدان النامية	البلدان المتقدمة النمو	السياسة
يسمح ببعض السياسات، مثل إعانات الاستثمارات والمدخلات، في ظروف معينة. يتيح حكم الحد الأدنى الاستثناء من تدابير الدعم الإجمالية إذا قلت نسبة الدعم عن ٥ في المائة من قيمة الناتج. تخفيض مجموع الدعم المقدم في إطار تدابير الدعم الإجمالية بنسبة ٢٠ في المائة على مدى ست سنوات.	يسمح شرط الحد الأدنى بالاستثناء من تدابير الدعم الإجمالية إذا قلت نسبة الدعم عن ٥ في المائة من قيمة الناتج. تخفيض مجموع الدعم المقدم في إطار تدابير الدعم الإجمالية بنسبة ٢٠ في المائة على مدى ست سنوات.	
بنسبة ١٢,٢ في المائة على مدى ١٠ سنوات.		التدابير الصحية وتدابير صحة النبات
		السياسات الأخرى

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأغذية والتجارة الدولية (روما، ١٩٩٦).

٧٥ - ومن المقرر تخفيض التعريفات الناتجة عن تحويل التدابير غير الجمركية (التعرفة) بالإضافة إلى التعريفات الموجودة من قبل على المنتجات الزراعية بنسبة ٢٦ في المائة (البلدان المتقدمة النمو) و ٢٤ في المائة (البلدان النامية). وبالنسبة للمنتجات المشمولة بعملية التعرفة، فإن الحد الحالي والحد الأدنى لتوفير فرص الوصول إلى الأسواق يوضعان عموماً من خلال الحصص الجمركية. وتخضع الصادرات لفاية تلك المستويات إلى تعريفات أقل كثيراً، في حين تطبق تعريفات أعلى بكثير ناشئة عن التعرفة على الوحدات التي تزيد عن الحصص النسبية. ونظراً إلى أن التعريفات على الوحدات التي تزيد عن الحصص النسبية تميل إلى أن تكون باهظة في كثير من الحالات، فإن توفير فرص حقيقية للوصول إلى الأسواق في هذه الحالات قد يكمن أساساً في تخفيض التعريفات داخل نطاق الحصص النسبية.

٧٦ - وثمة سبب للاعتقاد بأن التحرير بموجب جولة أوروغواي ستكون له عدة آثار، بما في ذلك رفع أسعار المنتجات الزراعية المتأثرة وما يصاحب ذلك من تحول في الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض إعانات الصادرات سيرفع الأسعار التي يدفعها المستوردون. ومن الآثار الأخرى للاتفاق المتعلق بالزراعة ما يتمثل في أن الأرصد الفاضلة ستنقص بتخفيض الإعانات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وضع حدود على حجم المعونة الغذائية. ولتخفيف تلك الآثار على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، يتوخى القرار المتخذ على المستوى الوزاري بشأن تلك المسألة، اتخاذ تدابير موازنة، مثل زيادة

المعونة الغذائية، وتقديم مساعدة تقنية لرفع الإنتاجية الزراعية، وتقديم مساعدات قصيرة الأجل لتمويل الواردات الغذائية التجارية.

جيم - أثر الاتفاق على الإنتاج العالمي من المنتجات الغذائية والزراعية والتجارة فيها

٧٧ - أسفرت الدراسات التي تحاول تحديد الأثر الكمي لجولة أوروغواي عن تقديرات متباينة وليست متوافقة دائماً. ويؤدي تعقد مجموعة الإصلاحات، وخيارات التنفيذ، وعدم التيقن بشأن توقيت التنفيذ في بعض الحالات، إلى جعل تقييم الآثار أمراً بالغ الصعوبة. لذلك ركزت بعض الدراسات على قضايا التنفيذ وتفسير الاتفاق المتعلق بالزراعة^(٧). ومن المتوقع أن يأتي الأثر الأعظم لجولة أوروغواي من تخفيض إعانات التصدير، ولكن حتى مع ذلك، من الأرجح أن تكون قيود الميزانية هي القوة الدافعة الحقيقية وراء التخفيض وليس الالتزام بتحرير التجارة العالمية.

٧٨ - ومع ذلك، تشير الدراسات الكمية إلى عدد من النتائج. أولاً، ستزيد الأسعار العالمية للسلع الأساسية الزراعية، ولا سيما منتجات المناطق المعتدلة، وإن كان مقدار هذه الزيادة غير واضح. ثانياً، لن يؤدي الاتفاق بحد ذاته إلى زيادة حجم التجارة بدرجة كبيرة. ثالثاً، سوف تطرأ تحولات في الإنتاج من الإنتاج المدعوم إلى الإنتاج التنافسي، وهو ما يمكن أن تنفيد منه البلدان النامية. رابعاً، سوف تتركز الزيادات في البداية في البلدان التي لديها القدرة على الاستجابة. وأخيراً، فعند أخذ جميع الآثار بعين الاعتبار، بما في ذلك الآثار على الواردات وفقدان الأفضليات، يصبح مرجحاً أن تأتي الزيادات التجارية الصافية في القطاع الزراعي في بعض البلدان النامية الأضعف من الوجهة الاقتصادية، ضئيلة بل وسلبية.

٧٩ - وقد حلت منظمة الأغذية والزراعة أثر جولة أوروغواي على سلع أساسية زراعية مختارة في مناطق مختلفة، باستخدام نموذجها الغذائي العالمي (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥). ويورد الجدول ٥ لمحة عامة عن الأثر المتوقع على الأسعار والإنتاج والاستهلاك في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي من السلع الأساسية الزراعية بنسبة ١,٦ في المائة سنوياً من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٠ في سيناريو خط الأساس، وأن يظل معدل النمو ثابتاً في ظل سيناريو جولة أوروغواي، وهو أمر لا يدعو إلى كثير من العجب حيث أن التجارة تتم في جزء صغير فقط من الإنتاج. ومن المتوقع أن يقل بدرجة طفيفة النمو الكلي في الإنتاج. وسيكون النقصان في معدلات النمو أكبر ما يمكن بالنسبة للمنتجات التي تحصل على دعم محلي مرتفع، مثل الأرز واللحوم باستثناء اللحم البقري، ومنتجات الألبان، والبن، والكافوا. وعلى عكس ذلك، من المتوقع أن تحدث الزيادات في معدلات النمو بالنسبة للشاي والموز. وبالقائمة المطلقة، فإن التغييرات في مستويات الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٠ الناشئة عن جولة أوروغواي ستكون صغيرة عموماً، ولن تتجاوز ثلاثة ملايين طن إلا في حالة الحبوب الخشنة.

الجدول ٥ - التغير المتوقع في أسعار السلع الأساسية الزراعية
واننتاجها واستهلاكها في عام ٢٠٠٠، الناتج عن
الاتفاق المتعلق بالزراعة لجولة أوروغواي

(بآلاف الأطنان)

البلدان المتقدمة النمو		البلدان النامية		على الصعيد العالمي			السلع الأساسية
الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الأسعار ^(ب)	
٢٠٢-	٦ ٧٢٧-	١ ٥٧٨-	٥ ١٤٢	١ ٧٨١-	١ ٥٢٨-	٧	القمح
٤٩-	٩٧٤-	٦٦٢	١ ٦٥٧	٠١٢	٦٢٨	٧	الأرز
٢ ١٥٨	٢ ٦١٨	٢٢٠-	٨٠٤	١ ٩٢٨	٢ ٤٢٢	٥	الحبوب الخشنة
٤٦٤	٥٧	٥٧٤	١٠١٠	١٠٢٨	١٠٦٧	٤	الدهون والزيوت
٢٩	٥٠-	٤٧١	٥٦٥	٥٠٠	٥١٦	--	كسب البذور الزيتية
٣٦٢	٤١٩	١٩٥-	٢٤٩-	١٦٧	١٦٤	٨	اللحم البقري
٨٩٤-	٨٢٨-	٥٩٠-	٧٣٩-	١ ٤٨٤-	١ ٥٦٧-	١٠	لحم الخنزير
١٠	١١-	٤٦-	٢٥-	٣٦-	٣٦-	١٠	لحم الضأن
١٤١-	٢٨-	١٠٤	٦-	٣٧-	٣٦-	٨	لحوم الدواجن
							للحوم
١ ٣٦٤	٦٧-	٩٥١-	٤٣٩	٤١٢	٣٧١	٧	اللبين
١٧-	٣٠	٢٨	١٠٣-	١١	٧٣-	٧	الزبد
١٠٦	صفر	٨٠	١٥٥	١٨٦	١٥٥	--	البن، الكاكاو، الشاي
٣١٩	٤٥٢	٧٣٩	٦٢٩	١٠٥٨	١٠٨١	--	السكر
٤٥٨-	٥٨-	١٤٥-	١٠٣٤-	٦٠٢-	١٠٩٢-	--	الموز

المصدر: النموذج الغذائي العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: تدل علامة ناقص (-) على وجود عجز أو نقصان؛ وتدل الشرطتان (--) على أن الكمية

صفر أو لا تذكر.

(أ) النسبة المئوية للتغير.

٨٠ - ومن المتوقع أيضا أن ينخفض قليلا معدل نمو الاستهلاك، لا سيما في أقل البلدان نموا، وبلدان النقص الغذائي. وإذا ما أخذ في الاعتبار معدل نمو سكاني متوسطه ١,٧ في المائة، يتوقع أن ينقص معدل الاستهلاك العالمي بالنسبة للفرد الواحد من منتجات الألبان والحبوب واللحم البقري والبن، في حين يتوقع ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد من الزيوت النباتية، وبعض أنواع اللحوم، والشاي والموز والكاكاو والمطاط.

٨١ - وفيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تشكل ٦٠ في المائة من القيمة الكلية للتجارة العالمية في السلع الأساسية الزراعية، تخلص الدراسة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن جولة أوروغواي لن تعكس الاتجاه نحو تباطؤ نمو التجارة في السلع الأساسية الزراعية، رغم أن أثرها على نمو التجارة سيكون إيجابيا، وبخاصة بالنسبة للتجارة في الأرز واللحم البقري والدهون والزيوت.

٨٢ - ومن المتوقع أن تنخفض صادرات البلدان المتقدمة النمو من القمح وأن تزيد وارداتها، الأمر الذي من شأنه أن يرفع أسعار القمح بنسبة تتراوح بين ٦ و ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ بسبب جولة أوروغواي، وأن يشجع البلدان النامية على إنتاج كميات أكبر من الحبوب لتلبية احتياجاتها. ويتوقع أن يكون لجولة أوروغواي تأثير كبير على سوق الأرز بسبب تخفيض البلدان المتقدمة النمو لصادرات الأرز المدعومة وفتح أسواق للأرز كانت مغلقة في السابق؛ حيث يتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية بمقدار ١,٧ مليون طن وأن ترتفع أسعار الأرز الدولية بنسبة تتراوح بين ٤ و ٧ في المائة. ويتوقع أن تزداد الواردات والصادرات من الحبوب الخشنة زيادة طفيفة في كل من المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية نتيجة لجولة أوروغواي. وبالرغم من أن الزيادة المتوقعة في الحجم الكلي للتجارة طفيفة، يتوقع أن تزيد أسعار الحبوب الخشنة بنسبة تتراوح بين ٤ و ٧ في المائة. وفيما يتعلق بالزيوت، يتوقع أن تؤدي جولة أوروغواي إلى زيادة الطلب على الواردات في البلدان النامية، ولا سيما في الشرق الأقصى، بما في ذلك الصين. وسيتم بتلبية ذلك الطلب إلى حد كبير البلدان المنتجة المنخفضة التكلفة في الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع ألا تتأثر كثيرا التجارة في كسب البذور الزيتية وأسعاره. ومن المتوقع أن تؤدي جولة أوروغواي إلى أحداث ارتفاع طفيف في حجم التجارة الكلية في اللحوم. وينتظر أن تؤدي إلى زيادة واردات بلدان الشرق الأقصى، وأمريكا الشمالية، وأوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق، فضلا عن اليابان، في حين ينتظر أن يضيف تحسن سبل الوصول إلى الأسواق بالدرجة الأولى بلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة زيادة واضحة في الأسعار الدولية للحوم تتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة، ترجع جزئيا إلى الالتزام بتخفيض الصادرات المدعومة، وإن كانت الزيادة المتوقعة تقل عن ذلك بدرجة ملموسة في نموذج البنك الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تتراوح بين ٣ و ٦ في المائة). ولا يتوقع حدوث تغير كبير في التجارة الكلية في الألبان نتيجة للاتفاق، وإن كان سيحدث إعادة توزيع على نحو ما في التدفقات التجارية من حيث المنشأ والمقصد على الصعيد الإقليمي. والحجم المخفض من الصادرات المدعومة المسموح به لعدد من البلدان المتقدمة النمو ستقابلة زيادة الصادرات من أوقيانوسيا، في حين قد تزيد الواردات إلى البلدان المتقدمة النمو نتيجة لتطبيق أحكام

الاتفاق المتعلقة بالحد الأدنى من توفير فرص الوصول إلى الأسواق. ويتوقع حدوث ارتفاع عام في أسعار الألبان بنسبة تتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة.

٨٢ - ويبين الجدول ٦ بالتفصيل أرصدة التجارة في السلع الأساسية الزراعية، كما توقعها منظمة الأغذية والزراعة بموجب جولة أوروغواي وبدونها. والآثار التي يمكن عزوها إلى جولة أوروغواي صغيرة نسبياً. ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تتوقع استمرار انخفاض معدلات نمو الواردات والصادرات بالنسبة لمعدلاتها في الثمانينات، ولو بوتيرة أبطأ قليلاً. وقد كانت معدلات نمو واردات وصادرات البلدان النامية ٢,٢ و ٢,٨ في المائة في السنة في المتوسط في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨. وبالنسبة للفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٠، كان من المتوقع أن يكون المعدل ١,٠ في المائة في المتوسط، إلا أن جولة أوروغواي ستؤدي إلى زيادتهما إلى ١,٧ و ١,٦ في المائة في المتوسط على التوالي. وبصفة خاصة، ستتأثر التجارة في منتجات المناطق المعتدلة تأثراً سلبياً، بالرغم من أن البلدان المتقدمة النمو ستظل مصدرة صافية كبيرة لتلك المنتجات.

٨٤ - وبالنسبة للبلدان النامية، كانت معدلات نمو الواردات والصادرات ٥,٥ و ٤,٦ في المتوسط على التوالي للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧؛ وكان من المتوقع أن تصل إلى ٢,٢ و ٢,٨ على التوالي للفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٠. بيد أنه عند أخذ آثار جولة أوروغواي في الاعتبار، يتوقع أن تكون معدلات النمو ٢,٩ و ٢,٤ في المائة على التوالي.

٨٥ - ومن المتوقع أن ينخفض نمو واردات البلدان النامية من الحبوب الغذائية وقطاع البذور الزيتية والألبان وبعض أنواع اللحوم والفواكه المدارية، وأن يزيد نموها بالنسبة للحم البقري والموز. ويتوقع أن تزيد الصادرات بمعدل أسرع، وبخاصة من الأرز والحبوب الخشنة والألبان والشاي والسكر والموز. لذلك فمن المرجح أن يستمر الفائض الصافي الذي شهدته في الماضي البلدان النامية ككل.

٨٦ - ويتضح أيضاً أن الفروق الإقليمية ضئيلة، كما هو مبين في الجدول ٦. ففي أفريقيا يقل العجز نتيجة لجولة أوروغواي، في حين يزداد فائض الصادرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأقصى، ويزداد العجز في البلدان المتقدمة النمو والشرق الأدنى. ومع ذلك، ستكون هناك بلدان تشهد زيادة وأخرى تشهد نقصاناً فيما يتعلق بكل سلعة أساسية.

الجدول ٦ - الأرصدة التجارية لسلع أساسية زراعية مختارة،
في فترات ماضية، وفترات مستطمة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة، تسليم ظهر السفينة)

الأرقام الفعلية (الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩)	خط الأساس (عام ٢٠٠٠)	جولة أوروغواي (عام ٢٠٠٠)	
			العالم
٢٧٥,٥	٢٢٤,٦	٢٦٧,٠	الواردات
٢٨٠,٤	٢٤٠,٤	٢٦٦,٢	الصادرات
			البلدان المتقدمة النمو
٢٠٨,٧	٢٢٦,٤	٢٥٦,٣	الواردات
١٩٨,٥	٢٢٣,١	٢٤٠,٠	الصادرات
			البلدان النامية
٦٦,٨	٩٨,٢	١٠٥,٧	الواردات
٨١,٨	١١٤,٣	١٢٢,٦	الصادرات
			أفريقيا
٨,٤	١٣,٩	١٤,٩	الواردات
٩,٤	١٢,٤	١٣,٥	الصادرات
			أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٠,٥	١٥,٩	١٦,٨	الواردات
٣٠,٩	٤٢,٣	٤٥,٦	الصادرات
			الشرق الأدنى
١٧,٨	٢٥,٥	٢٧,١	الواردات
٦,٥	٧,٧	٨,٢	الصادرات
			الشرق الأقصى
٣٠,١	٤٢,٩	٤٦,٩	الواردات
٣٥,٠	٥١,٩	٥٥,٣	الصادرات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، أثر جولة أوروغواي على الزراعة وشعبة الزراعة والسلع الأساسية والتجارة (روما، ١٩٩٥).

دال - الأثر على الصناعات الزراعية والأسواق الدولية
للمنتجات الزراعية والمدارية

٨٧ - قد لا يأتي المصدر الرئيسي لزيادة الصادرات الزراعية للبلدان النامية من سلعها الأساسية التصديرية التقليدية، ولكنه يأتي بصورة متزايدة من السلع الأساسية غير التقليدية، والمنتجات المجهزة، ومن التوسع بالدخول في أسواق جديدة. ويمكن أن تتحقق تلك الزيادات الناتجة عن التنوع بعدة طرق. أولاً، جغرافياً - عن طريق التوسع بالدخول في أسواق تصديرية جديدة. وثانياً، أفقياً - عن طريق زيادة عدد السلع الأساسية المصدرة. وثالثاً، عن طريق التوسع الرئيسي - بزيادة القيمة المضافة للصادرات. وفيما يتعلق بالتنوع الرأسي، قد يكون من المهم تخفيض تصاعد التعريفات نتيجة لجولة أوروغواي.

٨٨ - وتتمثل مشكلة تصاعد التعريفات في أن البلدان المستوردة كثيراً ما تفرض على المنتجات المجهزة تعريفات أعلى مما تفرضه على المواد الأولية، وهو إجراء من الواضح أنه يستهدف أن يكون حافزاً لاستيراد المواد الأولية بدلاً من المنتجات المجهزة، وبالتالي حرمان البلدان التي تصدر المواد الأولية من فرصة زيادة القيمة المضافة على منتجاتها الأولية. ولتوضيح تلك المشكلة، يوفر الجدولان ٧ و ٨ بيانات عن حصة المنتجات الزراعية المجهزة بالنسبة إلى الصادرات الزراعية الكلية. ويتضمن الجدول ٧ التجهيز الأولي، في حين يستبعد الجدول ٨ المنتجات الواقعة في تلك الفئة.

٨٩ - وكما سيلاحظ، فإن حصة المنتجات المجهزة بالنسبة إلى الصادرات الزراعية الكلية مرتفعة نسبياً في البلدان المتقدمة النمو ومنخفضة في أقل البلدان نمواً. والأهم من ذلك، أن الحالة في أقل البلدان نمواً آخذة في التدهور بالقيمة المطلقة، في حين تزداد الحصة بمعدل أسرع في البلدان المتقدمة النمو عنها في البلدان النامية، بما يؤدي بالتالي إلى توسيع الفجوة. وإذا ما تم التغاضي عن التجهيز الأولي، تزداد الفروق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. أما حصة أقل البلدان نمواً من المنتجات المجهزة، فهي منخفضة ولكنها ثابتة.

الجدول ٧ - حصة الصادرات الزراعية المجهزة إلى
الصادرات الزراعية الكلية

(نسبة مئوية)

التغير، ١٩٩٤-١٩٦٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٦٤	
٢٨,٠	٦٧,٢	٥٥,٦	٥٢,٢	٤٨,٨	البلدان المتقدمة النمو
٢٩,٧	٥٤,١	٤٦,٢	٥١,٢	٤١,٧	البلدان النامية
٣٧,٢-	١٦,٩	١٨,٠	٢٤,٤	٢٧,٠	أقل البلدان نموا

الجدول ٨ - حصة الصادرات الزراعية المجهزة تجهيزا متقدما
إلى الصادرات الزراعية الكلية

(نسبة مئوية)

التغير، ١٩٩٤-١٩٦٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٦٤	
٧٤,٧	٦٧,٢	٢٢,٤	٢٠,٩	١٨,٦	البلدان المتقدمة النمو
٩٧,٢	١٦,٦	٩,٨	٩,٨	٨,٤	البلدان النامية
٢,٤-	٥,٠	٤,٦	٥,٩	٥,١	أقل البلدان نموا

٩٠ - وقد حلل عدد من الدراسات مدى التخفيض في تصاعد التعريفات على المنتجات الزراعية نتيجة لجولة أوروغواي. وتخلص إحدى الدراسات إلى أن جولة أوروغواي ستؤدي في معظم الحالات إلى تخفيض عامل التعريفات، أي الفرق المطلق في التعريفات الإسمية بين السلع الأساسية حين تكون من المخرجات أو من المدخلات. وهذا أمر لا يدعو إلى الاستغراب، بالنظر إلى أن الحد الأدنى للتخفيض لكل فئة جمركية يبلغ ١٥ في المائة. بيد أنه بالنسبة لعدد من أزواج السلع الأساسية، ستظل المستويات العالية لتصاعد التعريفات كما هي أو ستزيد. ومن الجدير بالملاحظة أن التغير في حجم عامل التعريفات قد لا يحدد الفرص المتاحة للتكامل الرأسي في البلدان المصدرة. وبالرغم من أن التعريفات المخفضة على المنتجات المجهزة قد تظل مرتفعة بصورة باهظة، فإن التعريفات المخفضة على المواد الأولية يمكن أن تؤدي إلى تنشيط الصادرات. وعندئذ سيكون الأثر الإجمالي على الحصص من المنتجات المجهزة بالنسبة إلى مجموع الصادرات سلبيا، رغم أن التخفيضات ستتم على أنها إيجابية.

التجارة التفضيلية

٩١ - سيكون أحد الآثار الجانبية لجولة أوروغواي هو تآكل الهوامش التجارية التفضيلية. ويؤدي تخفيض المعدلات التعريفية القياسية، بالاقتران بالمعدلات غير المتغيرة بموجب مختلف مخططات التفضيل الجمركي، إلى تخفيض هامش التفضيل. وكما أوضحت دراسة أجريت مؤخرا (انظر الجدول ٩)، بلغت قيمة الواردات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية واليابان في عام ١٩٩٢ في ظل المخططات التفضيلية ١٥,٦ بليون دولار، ٦٣ في المائة منها تخص الجماعة الأوروبية، و ٢٧ في المائة تخص الولايات المتحدة، و ١٠ في المائة تخص اليابان. وهذه النسب، معبرا عنها كنسب مئوية من الواردات الزراعية الكلية، تصل إلى ٩ في المائة للجماعة الأوروبية، و ٦ في المائة للولايات المتحدة، و ٢ في المائة لليابان. ووصلت القيمة التقديرية للأفضليات الممنوحة في عام ١٩٩٢ إلى ٨٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ١٢ في المائة من مجموع قيمة التجارة التفضيلية. ومن ذلك المجموع، كانت حصة الجماعة الأوروبية ٧٣ في المائة، وحصة كل من الولايات المتحدة واليابان نحو ١٤ في المائة. وكانت حصة أفريقيا أعلى حصة (٣٦ في المائة) تليها أمريكا الجنوبية (٢٣ في المائة)، ثم أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (١٦ في المائة)، والشرق الأقصى (١٥ في المائة)، وأوقيانوسيا (٥ في المائة)، والشرق الأدنى (٣ في المائة).

الجدول ٩ - قيمة الهوامش التفضيلية، حسب المنطقة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة	قيمة التجارة التفضيلية في عام ١٩٩٢	قيمة الهامش التفضيلي في عام ١٩٩٢	قيمة الهامش التفضيلي بعد جولة أوروغواي
أفريقيا	٤ ٢٧٠	٦٧٥	٥٠٩
الشرق الأقصى	٣ ٤٠٩	٢٨٥	١٠٥
الشرق الأدنى	١ ٠٩١	٤٩	٢٣
أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٩٩٧	٣٠٣	٢٤٥
أمريكا الجنوبية	٤ ٢٦٦	٤٢٢	٢٤٦
أوقيانوسيا	٣٢٠	٩٠	٨٤
أوروبا	٢٤٥	١٩	٨
المجموع	١٥ ٥٩٩	١ ٠٥٢	١ ٢٢١

المصدر: يامازاكي (١٩٩٦)

٩٢ - وتبلغ قيمة التخفيض الكلي للفوائد التقديرية الناتجة عن جولة أوروغواي ٦٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تعادل ٣٤ في المائة من الفوائد المحققة قبل جولة أوروغواي. ويبين الجدول ٩ أنه إذا عبر عنها كنسبة مئوية من قيمة الفوائد المحققة قبل جولة أوروغواي، تكون خسارة الشرق الأقصى أكبرها (٦٣ في المائة)، تليها خسارة الشرق الأدنى (٥١ في المائة)، ثم أمريكا الجنوبية (٤٣ في المائة)، وأفريقيا (٢٥ في المائة). ولا تأخذ تلك التقديرات بعين الاعتبار آثار جولة أوروغواي على الأسعار وأحجام التجارة. ولم يؤخذ في الاعتبار كذلك النمو على مدى فترة التنفيذ، الذي قدر بأنه يؤدي إلى زيادة الخسارة بنسبة ١٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أثر جولة أوروغواي على الأسعار والأحجام سيؤدي أيضا إلى تخفيض حجم التجارة التفضيلية، بما يؤدي بالتالي إلى زيادة أخرى في الخسائر.

هـ - الأثر الذي سيلحق بالأمن الغذائي العالمي

٩٣ - يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه حالة تتوافر فيها لجميع الأسر المعيشية سبل الوصول الفعلي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي لجميع الأفراد ودون أن يهددهم خطر فقدان تلك السبل. والأمن الغذائي على الصعيد الوطني ينطوي في أغلب الأحيان على افتراض مفاده أن التوزيع المحلي للأغذية يدعم الأمن

الغذائي. وهناك خياران لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الوطني: الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس. والاكتفاء الذاتي في الأغذية معناه تلبية احتياجات الأغذية من الإمدادات المحلية. أما الاعتماد على النفس فيأخذ التجارة الدولية في الاعتبار. وينطوي على القدرة على الاستيراد من السوق العالمية عند الاقتضاء. ومن ثم فإن التجارة جزءاً أساسياً في الأمن الغذائي القائم على الاعتماد على النفس. بيد أن الأمن الغذائي القائم على التجارة ينطوي أيضاً على مخاطر؛ وتتصل هذه المخاطر بتدهور معدلات التبادل التجاري في الأسواق العالمية، وعدم ضمان الإمدادات، وتذبذب الأسعار والاعتماد على الغير.

٩٤ - وليس معنى الأمن الغذائي العالمي توافر كميات من الأغذية تكفي لإطعام سكان العالم. بل هو بالأحرى محصلة الأمن الغذائي لفرادى الدول، فالجوانب المتعلقة بالتوزيع هي في الغالب أهم بكثير من الكميات المطلقة. ومن المفيد النظر إلى الأمن الغذائي باعتباره محصلة عناصر ثلاثة هي: (أ) توافر الأغذية (ب) موثوقية الإمدادات الغذائية، (ج) إتاحة الأغذية للجميع.

٩٥ - والعلاقة بين التوافر العالمي للأغذية والأمن الغذائي الوطني علاقة معقدة. ومن المقرر بموجب اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة تخفيض الإنتاج المدعوم في البلدان النامية الذي يزيد عن المستويات الحد الأدنى. وكما ذكر من قبل، ليس من المتوقع أيضاً أن تؤدي جولة أوروغواي إلى زيادة حجم الإنتاج العالمي من الأغذية ولو أنه سيكون هناك تغييرات في التوزيع. وقد أفادت بعض البلدان النامية المستوردة من انخفاض تكلفة واردات الأغذية نتيجة لأحوال السوق التي سادت قبل الإصلاح. ومع ذلك، فربما كان لهذه الحالة آثار معاكسة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. إذ أفضت إلى الاعتماد على الأغذية المستوردة نظراً لأن كثيراً من المزارعين في البلدان النامية لم يتمكنوا من منافسة أسعار السوق العالمية المتخفضة بصورة مصطنعة. ومما زاد الحالة سوءاً أن كثيراً من البلدان النامية أبقت أيضاً أسعار الأغذية المحلية على انخفاضها بأن فرضت ضرائب على الصادرات الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق المغالاة في تقييم أسعار الصرف^(٨). وهكذا يمكن تخفيض تشوهات السوق العالمية أن يحفز بعض البلدان النامية على إنتاج المزيد من الأغذية لنفسها وتقليل اعتمادها على الواردات. غير أن من المهم إتاحة الفرصة للمزارعين للاستجابة لفرص السوق الجديدة. ولكي يحدث ذلك، يكون لإجراء تغيير في السياسة الزراعية غالباً ما يبرره.

٩٦ - وفي حين تقل المخاطر المتعلقة باستقرار الإمدادات كلما أصبحت الأسواق أكثر تنافسية، فإنه يمكن أن تكون هناك زيادة مصاحبة في عدم استقرار الأسعار. ويخشى كثير من البلدان النامية من أن يزيد الاعتماد على السوق العالمية من عدم استقرار الأسعار المحلية، فيترتب على ذلك آثار بالنسبة للأمن الغذائي للفقراء. وثمة أربعة مؤثرات يلزم أخذها في الاعتبار عند تقييم أثر جولة أوروغواي على استقرار الأسعار. أولها، أن تخفيض التعريفات سيزيد من امتصاص الصدمات المتعلقة بالإنتاج، وذلك أثر يؤدي إلى الاستقرار. وثانيها، أن ثمة أثراً غير مؤكد ينشأ عن التغييرات في توزيع الإنتاج. فمع تحول الإنتاج من البلدان ذات الحماية العالية المستوى إلى البلدان ذات الحماية المنخفضة المستوى لا يتضح ما إذا كان الإنتاج في البلدان الأخيرة سيصبح أكثر أو أقل استقراراً نتيجة لذلك. وثالثاً، أنه سيكون هناك انخفاض في

مستويات المخزونات، وبالدرجة الأولى من الأغذية الأساسية الرئيسية، مما سيكون له أثر مزعزع للاستقرار. وقد خففت الحكومات من مخزوناتها، وستواصل القيام بذلك عن طريق تخفيض برامج دعم الأسعار. وفي حين تخفض الحكومات مخزوناتها لن يكون بوسع القطاع الخاص الاستعاضة عنها بصورة كاملة. فبالنسبة للحبوب، قدرت الفاو أن الاستعاضة ستكون أدنى بكثير من ٥٠ في المائة (الفاو، ١٩٩٠). ورابعاً، أن المخزونات ستصبح أكثر استجابة لمؤشرات الأسعار، وأثر ذلك على استقرار الأسعار غير مؤكد نظراً لسلوك المضاربة. ومن ثم فإن الأثر الإجمالي الصافي لهذه المؤثرات الأربعة على استقرار الأسعار يصعب تحديده.

٩٧ - وينبغي النظر إلى العلاقة بين عدم استقرار الأسعار والأمن الغذائي من منظور المستهلكين والمنتجين والحكومات. ومن البديهي، أن فقراء الحضر في البلدان النامية الذين يتألف منهم المشترون الصافون للأغذية سرعان ما يدخلون في ربة الجوع نتيجة لزيادات الأسعار. وبالنسبة لجميع البلدان التي تعتمد على واردات الأغذية - وبخاصة أفقر البلدان - ثمة جانب هام في تقييم أثر تغييرات النظام التجاري على الأمن الغذائي هو أثرها المحتمل على عدم استقرار السوق العالمية. حتى وإن لم يزد تذبذب الأسعار، فمن المرجح أن تكون فرص حدوث زيادات في الأسعار أكبر منها في الماضي نظراً لأن المخزونات العالمية ستخف. ويمكن أيضاً للتذبذب في الدخل أن يؤدي إلى تقليل الأمن الغذائي. ومن ثم فإن الانهيار المناجى في القوة الشرائية للسلع الأساسية التصديرية يمكن أن يعرض للخطر الأمن الغذائي للبلد. ولهذه الأسباب، تحتفظ البلدان غالباً بمستوى من الاكتفاء الذاتي في الأغذية أعلى مما تدعو إليه الحاجة في غير هذه الظروف على سبيل التأمين ضد التقلبات غير المتوقعة في القوة الشرائية للاستيراد.

٩٨ - أما العنصر الثالث من عناصر الأمن الغذائي فهو إمكانية الحصول على الأغذية، وذلك سيتوقف إلى حد كبير على الدخل. وهناك تفاوتات هامة في التغييرات المتوقعة في الميزان التجاري للسلع الغذائية الأساسية، ولا سيما الكيفية التي ستؤثر بها جولة أوروغواي على تكاليف استيراد الأغذية بالنظر إلى الزيادات المتوقعة في الأسعار. وكما يتبين من الجدول ١٠، يتوقع أن تكون هذه الزيادات كبيرة. فبالنسبة للبلدان النامية ككل، يتوقع أن تزيد تكلفة استيرادها للأغذية في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عنها في عام ١٩٨٨، أي بزيادة سنوية قدرها نحو ٤ في المائة، من ذلك حوالي ٢,٦ بلايين دولار (١٥ في المائة) تعزى إلى جولة أوروغواي. ومن المتوقع أن تزيد تكلفة واردات الأغذية لبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل بحوالي ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، منها نسبة ١٤ في المائة، أو ١,٤ بليون دولار مردداً إلى ارتفاع الأسعار كأثر من آثار جولة أوروغواي.

الجدول ١٠ - تكاليف الأغذية، السابقة والمتوقعة، للبلدان النامية
وبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل

أثر جولة أوروغواي (نسبة مئوية)	حجم الزيادة	التكاليف المتوقعة (عام ٢٠٠٠)	التكاليف الفعلية (١٩٨٨-١٩٨٧)	عدد البلدان	
					العالم
(١٥) ٢,٦	٢٤,٧	٦٤,٧	٤٠,٠	١٢٧	جميع البلدان النامية
(١٤) ١,٤	٩,٨	٢٧,٦	١٧,٨	٧٢	بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل
					أفريقيا
(١١) ٠,٥	٤,٥	١٠,٥	٦,٠	٥٢	جميع البلدان النامية
(٧) ٠,٢	٢,٨	٦,٢	٢,٥	٤٢	بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل
					أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(٦) ٠,٢	٤,٧	١٢,٧	٨,٠	٤٦	جميع البلدان النامية
(١٢) ٠,١	٠,٨	٢,٤	١,٦	١٠	بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل
					الشرق الأدنى
(١٥) ٠,٨	٥,٢	١٨,٨	١١,٥	١٩	جميع البلدان النامية
(١٠) ٠,١	١,٠	٤,٧	٢,٧	٦	بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل
					الشرق الأقصى
(٢٠) ٢,٠	١٠,٢	٢٤,٧	٤,٥	٢٠	جميع البلدان النامية
(١٩) ١,٠	٥,٢	١٤,٢	٩,٠	١٣	بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل

ملاحظة: تشمل الأغذية الحبوب الغذائية، والبذور الزيتية ومنتجاتها، واللحم، ومنتجات الألبان. وبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل ليست بلدانا مستوردة صافية للحبوب الغذائية إذ يقل نصيب دخل الفرد فيها عن نقطة الفصل التي حددها البنك الدولي للأهلية لتلقي المساعدة من المؤسسة الإنمائية الرسمية.

J. Greenfield, M. de Nigris and P. Konanereas, "The Uruguay Round Agreement on Agriculture: Food Security implications for developing countries", Food Policy, vol. 21, 4/5 (August 1996). المصدر:

٩٩ - وتتوقف القدرة على دفع تكاليف واردات الأغذية الأعلى على القدرة على زيادة حصيلة الصادرات. وكما يمكن أن يلاحظ من الجدول ٥، يتوقع أن يتحسن الميزان التجاري الزراعي للبلدان النامية بحوالي ١,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يرجع الفضل في نسبة ٠,٨ من ذلك المبلغ إلى جولة أوروغواي، حتى أن هناك، إجمالاً، فيما يبدو، بعض المكاسب المعوضة في الدخل. ومع ذلك، فإن هذا التحسن في حصيلة التصدير لن يكون قسمة بالتساوي بين البلدان النامية. فالبلدان التي تقل قدرتها على الاستجابة للفرص المتزايدة يكون أدائها أقل. ومن بين المناطق النامية تعتبر أفريقيا المشكلة الأكبر: فنصيب الفرد من الأغذية المتوافرة منخفض أصلاً ولا يحتمل للقطاعات الأخرى أن تعوض عن ضعف إمكانات التصدير في مجال الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بلدان في المناطق المتوقعة أن يكون أدائها أفضل لا سيما بين بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل، ستواجه صعوبات في دفع تكاليف وارداتها الغذائية. ويلزم إجراء دراسات للبلدان كل على حدة، لتقييم هذه المشاكل والبت في شأن التحويلات أو المساعدات التعويضية.

١٠٠ - وعموماً، ستفيد البلدان النامية من جولة أوروغواي. ويمكن أن يسهم تحرير التجارة في تحسين الأمن الغذائي شريطة وجود سياسات محلية تعمم المكاسب وتعوض الخاسرين عن خسارتهم. والصعوبات التي قد تواجهها البلدان النامية في أثناء عملية الإصلاح معترف بها. فهذه البلدان تمنح معاملة خاصة وتفضيلية، وذلك بالدرجة الأولى في شكل منحها فترات أطول للتكيف. وحيثما تواجه البلدان آثاراً سلبية من حيث مدى توافر الإمدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية خلال عملية الإصلاح، فإنه يمكن لأحكام القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(١) أن توفر شبكة أمان.

واو - تكييف السياسات الزراعية

١٠١ - يتوقف إجراء تحسينات في الإنتاج الزراعي والأداء التصديري للبلدان النامية على عوامل عديدة، منها إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية (نظم النقل، وشبكات الطاقة، والري، وما إلى ذلك)؛ والتعليم والتدريب؛ ونشر المعارف عن تكنولوجيات الإنتاج (الجديدة) وأنواع المنتجات؛ ونظم مكافحة الآفات والأمراض؛ وإدارة النوعية؛ وإصلاحات النظم المحلية المعنية بالتنظيم، بما في ذلك نظام الأسعار الزراعية ونظام التوزيع، وإصلاح الأراضي. ومما له أهمية أيضاً تحسين الوصول إلى الأسواق في الخارج، وتحسين السياسات التجارية والسياسات المتصلة بالتجارة في الداخل: فبوسع ذلك أن يزيد من إنتاجية الزراعة (والقطاعات الأخرى) والدخل والعمالة، وأن يساعد، بصورة غير مباشرة على الأقل، على التغلب على العقبات الأعم التي تعترض التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق جعل تلك البلدان أكثر اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة كفاءته (عن طريق نقل رأس المال والمهارات والتكنولوجيا وقنوات التسويق)، وعن طرق المساعدة الرسمية والمساعدة التقنية.

١٠٢ - وفي حين أن تقديم الإعانات مباشرة للإنتاج سيكون محدوداً بشكل متزايد، وسيكون استخدام القيود الكمية على الصادرات محظوراً، فليس ثمة قيود على استخدام تدابير الاستثمار العام لأغراض التنمية

الزراعية والريفية. وسيستمر السماح للبلدان النامية، بموجب اتفاق جولة أوروغواي، بتقديم الإعانات للاستثمار والمدخلات، وكلاهما من التدابير التي يكثر استخدامها في البلدان النامية من أجل تشجيع زيادة الإنتاج.

١٠٣ - وفي كثير من البلدان النامية، تتجاوز الإصلاحات المضطلع بها في إطار برامج التكيف الهيكلي إجراءات التكيف التي يلزم للبلدان أن تضطلع بها في إطار جولة أوروغواي. فعادة ما تتطلب برامج التكيف الهيكلي إجراء تخفيضات في حماية الحدود أكبر من التخفيضات التي تقتضيها جولة أوروغواي. كذلك فإن برامج إعانات المدخلات ودعم الأغذية الاستهلاكية، التي يُسمح بها في إطار جولة أوروغواي، يجب تقليصها في أغلب الأحيان وفقا لبرامج التكيف الهيكلي التي عادة ما تتطلب تخفيض قيمة العملة وإجراء إصلاحات مؤسسية أيضا، وهما مجالان لا تشملهما جولة أوروغواي.

١٠٤ - وغالبا ما تكون الآثار غير المباشرة التي تلحق بحوافز الإنتاج الزراعي والمرتبة على إنتاج القطاع الصناعي، والمفالة في تقدير قيمة سعر الصرف، والضرائب التي تفرضها الحكومة على المشتريات والصادرات، أكثر أهمية من الآثار المباشرة للسياسات القطاعية مثل إعانات المدخلات. ويتبين من إحدى الدراسات (كروغر وشيف وقابليه، ١٩٨٨) أن هذه الآثار غير المباشرة يكون لها الغلبة على آثار السياسات المباشرة في كثير من البلدان النامية. ولكن جولة أوروغواي، بوجه عام، تدعم الإصلاحات التي تضطلع بها البلدان النامية، وتوفر قدرا من الضمان بشأن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق مقابل المخاطر التي تعرضت لها أو ستعرض لها نتيجة لفتح أسواقها أمام التجارة.

١٠٥ - وهناك، بموجب اتفاق جولة أوروغواي، إمكانيات كبيرة لوضع سياسات لدعم الاستهلاك وسياسات لتخفيض أثر تقلبات السوق العالمية. فتندرج المعونة الغذائية المحلية، على سبيل المثال، ضمن "الإطار الأخضر"، وما زال يمكن تقديم الدعم المباشر للأسعار بموجب حكم الحد الأدنى. ولتخفيض أثر تقلبات الأسواق، هناك شروط الضمانات الخاصة، وخيار جدول التعريفات المتحرك، ومخزونات الأمن الغذائي المسموح بها وقيود التصدير المباحة. ومع ذلك، فمن المرجح أن تحد القيود المتعلقة بالميزانية من خيارات السياسة هذه.

١٠٦ - وعلى الرغم من أن جولة أوروغواي لا تتطرق في حد ذاتها لهذه المشكلة المتعلقة بالميزانية التي تشترك فيها بلدان نامية كثيرة، فهي لا تتضمن التزاما بعدم زيادة حدتها في القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وأن ما تعد به أنه إذا ما ارتفعت أسعار الواردات الغذائية بسبب جولة أوروغواي، يمكن للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نموا أن تكون أهلا للحصول على معونة غذائية أكبر، وعلى دعم مالي لاستمرار الواردات الغذائية العادية، ودعم تقني لرفع الانتاجية الزراعية، وفي نهاية المطاف على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بائتمانات الصادرات الزراعية. ويمكن لهذه المعونة أن تساعد

تلك البلدان على تخفيف الأثر الواقع على زيادات أسعار المستهلكين مع السماح في نفس الوقت بارتفاع أسعار المنتجين.

١٠٧ - ويشير تفسير القرار عددا من الأسئلة المتعلقة بتنفيذه. فتعريف الأغذية ليس واضحا. وعلاوة على ذلك، ليس واضحا الأساس (الحد الموجب) للتعويض. كذلك ليست واضحة الكيفية التي يمكن بها تحديد أثر جولة أوروغواي. غير أن الأهم هو مسألة آليات التعويض (الثنائية والمتعددة الأطراف) والطريقة التي يتم بها.

١٠٨ - والمعونة الغذائية هي الخيار المباشر تماما. ومن حيث المبدأ، ستخفض جولة أوروغواي من وجود فوائض في البلدان المانحة التي ترتبط بها المعونة الغذائية ارتباطا وثيقا. ومع ذلك، فإنه وفقا لما يذهب إليه هاتاواي وإنفكو (١٩٩٥)، نظرا لأن الاتفاق يفرض حدودا معينة على استخدام إعانات الصادرات، فستظل المعونة الغذائية الوسيلة الشرعية الوحيدة لنقل الإمدادات الزائدة الى العالم. وبالتالي، فإذا ما استمرت البلدان المانحة في استخدام الإعانات الموسعة لنطاق الإنتاج في مواجهة الحدود المفروضة على إعانات التصدير، فقد يشجع الاتفاق المعونة الغذائية بدلا من أن يحد منها.

١٠٩ - وستكون وسيلة الدعم الهيكلية بدرجة أكبر هي زيادة الانتاجية الزراعية وتعزيز الهياكل الأساسية. فإذا ما انتقلت زيادات الأسعار الى المنتجين وأمكن جعل العرض أكثر مرونة بواسطة الدعم التقني وتحسين الهياكل الأساسية، فستتخفف عندئذ الاحتياجات من الواردات. ويشير الدعم المالي عن طريق القروض المقدمة بسعر فائدة منخفض، كتلك المقدمة من مرفق صندوق النقد الدولي للحبوب الغذائية، أو المنح، كثيرا من الاعتبارات للتأكد من استخدام التمويل من أجل واردات الأغذية.

١١٠ - ولجولة أوروغواي آثار عديدة على السياسة الزراعية الوطنية والدولية لا شك أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية سيتناول بعضها منها. وتلزم إعادة النظر في السياسات الزراعية في المجالات التالية: (أ) قد يتطلب ارتفاع أسعار الأغذية إجراء تغييرات في السياسات الوطنية للأمن الغذائي وتعزيز التغذية، بما في ذلك سياسات أسعار الأغذية للمستهلكين؛ (ب) على الرغم من توفير حوافز أفضل للمنتجين، ستحتاج معظم البلدان النامية الى تطوير أشكال مستهدفة وغير مقرونة من المساعدة (الإطار الأخضر)؛ (ج) فرض تعريفات جمركية، ومن ثم إزالة الحواجز غير الجمركية، قد يفرضي الى زيادة عدم استقرار أسعار المستهلكين، مما قد يفرض بدوره الى إعادة النظر في سياسات أسعار المستهلكين واتخاذ تدابير لمنع التذبذب الشديد؛ (د) يتعين على بعض البلدان زيادة الانتاج المحلي من الأغذية وزيادة الانتاجية لتعزيز الأمن الغذائي بما ينسجم مع مزاياها النسبية؛ (هـ) قد تفرض زيادة الشفافية بعد إزالة الحواجز غير الجمركية الى زيادة الاتفاقات التجارية بين بلدان المنطقة أو على المستوى دون الإقليمي؛ (و) يمكن النظر في وضع سياسات لتشجيع الصادرات للاستفادة من فرص الأسواق الجديدة؛ (ز) يتطلب الأمر زيادة تشجيع التنوع والتجهيز الأولي، مما يقتضي تنافدي تصاعد التعريفات والتخفيض المستهدف للتعريفات في مجالات النمو الممكن. وبالإضافة الى ذلك، سيحتاج الأمر في أغلب الأحيان الى المساعدة التقنية.

زاي - الخلاصة

١١١ - تجارة الأغذية ذات أهمية حيوية للأمن الغذائي العالمي. فيدون التجارة سيتعين على البلدان أن تعتمد على إنتاجها الخاص دون سواه. وتؤثر التجارة الدولية على الأمن الغذائي بعدة طرق. أولها، أن التجارة تسمح بأن يتجاوز استهلاك الأغذية إنتاج الأغذية في البلدان ذات الإنتاج المتقيد. وللجوء إلى الواردات يسمح بوجه عام بتلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي بتكلفة أقل من تكلفة الاعتماد على الإنتاج المحلي وحده. وفي حين يمكن أن يكون هناك أسباب محددة وراء استهداف بعض البلدان تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في الأغذية فمن الأصوب من الناحية الاقتصادية، بوجه عام، اتباع سياسة أكثر مرونة إزاء الاعتماد على النفس في الأغذية شريطة أن يتمكن المستوردون من الاعتماد على السوق العالمية كمصدر كفؤ وموثوق للامدادات، وأن تتاح للمصدرين سوق جيدة لمنتجاتهم. وثمة شواغل معينة تساور البلدان المستوردة وهي أن ما إذا كانت ستتوافر الواردات عند الحاجة إليها، والخطر الممكن وقوعه المتمثل في حظر التجارة.

١١٢ - ومن المستبعد أن يكون لتحرير التجارة على النحو المتوخى في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي تأثير ملموس على التوافر العالمي للأغذية، لأن تخفيض الإنتاج في البلدان ذات التكلفة المرتفعة سيستعاض عنه عموماً بزيادة الإنتاج في البلدان الأخرى. وبالنظر إلى التغيير المحتمل إجراؤه في الأجل المتوسط لصالح الأسعار النسبية للسلع الغذائية، قد ترى البلدان إعادة النظر في سياساتها الزراعية ودراسة تمرير بعض الزيادة الحاصلة في الأسعار العالمية إلى قطاعاتها المحلية من أجل حفز إنتاج الأغذية. وما يحدثه تحرير التجارة من أثر على استقرار أسعار الأغذية العالمية ليس مؤكداً. وما تحدثه التجارة من أثر على الأمن الغذائي للأسر المعيشية هو جزء من قضية أعم تتعلق بأثر النمو والتحول الاقتصادي على الرفاه وتوزيعه. والتجارة تتيح الفرص للتخصص والنمو، غير أن مدى إمكان أن تستفيد الأسر المعيشية الفقيرة من هذه الفرص يتوقف على إمكانية وصولها إلى الموارد وفرص العمل، ويتوقف ذلك بدوره على البيئة المؤسسية والدور المؤازر الذي تقوم به الدولة.

١١٣ - وإذا ما وضعت سياسات داخلية لتعمم المكاسب و/أو تعوض الخاسرين عن خسارتهم، عندئذ يمكن لتحرير التجارة أن يؤدي دوراً هاماً في تحسين الأمن الغذائي حتى وإن كانت هناك مشاكل تكيف مع النظام التجاري الجديد. والصعوبات التي قد تواجهها البلدان خلال عملية الإصلاح معترف بها، وقد منحت البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية، وذلك، بصورة رئيسية، بمنحها فترات أطول للتكيف واضطلاعها بالتزامات أقل بتخفيض الدعم. وتسلم اتفاقات جولة أوروغواي أيضاً بأن أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية قد تتعرض، خلال عملية الإصلاح، لأثار سلبية من حيث مدى توافر إمدادات مستوردة كافية من الأغذية الأساسية بشروط معقولة. وبناءً على ذلك، تعلق أهمية كبيرة على التأكد من سرعة تنفيذ القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وقد لا تؤدي جولة أوروغواي إلى تغيير كبير في حجم المعونة الغذائية، لأنه بينما قد تنخفض الكمية المربوطة بتصريف الفائض، فإن الكميات المربوطة بالمساعدة بمقتضى القرار المذكور أعلاه قد تزيد زيادة واضحة. ولجولة أوروغواي آثار كثيرة على السياسة الزراعية الوطنية والدولية، تقتضي مزيداً من الدراسة لتحديد الاستجابات المناسبة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة على كلا الصعيدين.

الحواشي

- (١) مطبعة جامعة أوكسفورد للموئل، ١٩٩٦.
- (٢) حثت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية المعقودة في عام ١٩٩٤ هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على تعزيز جهودها من أجل إعداد تقييم شامل لموارد المياه العذبة. وتشمل هيئات الأمم المتحدة المشاركة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي. ويشارك في تنسيق النشاط اللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية، ومعهد استكهولم للبيئة التابع لحكومة السويد؛ والتقييم جار حاليًا وسيقدم التقرير الذي سيعيد نتيجة لهذا التقييم الى الحكومات في الدورة الخامسة للجنة، والى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين التي ستعقد في عام ١٩٩٧.
- (٣) أعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عدداً من ورقات المعلومات الأساسية التقنية لمؤتمر القمة، منها ورقة معنونة "انتاج الأغذية: دور المياه البالغ الأهمية".
- (٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٥) واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٣.
- (٦) انظر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية (جنيف، أمانة الغات، ١٩٩٤).
- (٧) D. E. Hathaway and M. D. Inglo, "Agricultural liberalization and the Uruguay Round", in World Bank, "The Uruguay Round and the developing countries", W. Martin and L. A. Winters, eds., World Bank Discussion Paper, No. 307 (Washington, D.C., 1995).
- (٨) A. Krueger, M. Schiff and A. Valdés, "Agricultural incentives in developing countries: measuring the effect of sectoral and economy-wide policies", World Bank Economic Review, vol. 2, No. 3 (September 1988).

المراجع

- FAO (1990). The effect of trade liberalization on levels of cereal stocks. CCP:GR 90/3.
- FAO (1990). International Action Programme on Water and Sustainable Agricultural Development: a strategy for the implementation of the Mar del Plata Action Plan for the 1990s.
- FAO (1993). Water policies and agriculture. In The State of Food and Agriculture 1993. Rome.
- FAO (1994). Water for Life: World Food Day 1994. Rome.
- FAO (1995 (a)). Water development for food security. WFS96/TECH/2.
- FAO (1995 (b)). Impact of the Uruguay Round on the Agriculture, Commodity and Trade Division. Rome.
- FAO (1996). Food and International Trade. Rome.
- FAO (1997, forthcoming). The impact of the Uruguay Round on tariff escalation in agricultural products. Study prepared for the FAO Committee on Commodity Problems at its sixtieth session, February 1997. Rome.
- Finger, J. M. (1995). Legalized backsliding: safeguard provisions in GATT. In World Bank, op. cit.
- Francois, J. F., B. McDonald and H. Nordström (1995). Assessing the Uruguay Round. In *ibid*.
- Goldin, I., and D. van der Mensbrugghe (1995). The Uruguay Round: an assessment of economy-wide and agricultural reforms. In *ibid*.
- Greenfield, J., M. de Nigris and P. Konandreas (1996). The Uruguay Round Agreement on Agriculture: food security implications for developing countries. Food Policy, vol. 21, No. 4/5 (August 1996).
- Harrison, G. W., T. F. Rutherford and D. G. Tarr (1995). Quantifying the Uruguay Round. In World Bank, op. cit.
- Hathaway, D. E., and M. D. Ingco (1995). Agricultural liberalization and the Uruguay Round. In *ibid*.
- Konandreas, P., and J. Greenfield (1995). The Uruguay Round Decision on Measures Concerning the Possible Negative Effects of the Reform Programme on Least-Developed and Net Food-Importing Developing Countries: some issues of interpretation and implementation of the Decision. Paper presented at a brainstorming meeting on the impact of the Uruguay Round on developing countries and offsetting measures to overcome the negative transitional effects, convened by UNCTAD in Rome on 18 and 19 May 1995.

- Konandreas, P. (1997, forthcoming). Food security after the Uruguay Round. International Review of World Trade (1997).
- Krueger, A., M. Schiff and A. Valdés (1988). Agricultural incentives in developing countries: measuring the effect of sectoral and economy-wide policies. World Bank Economic Review, vol. 2, No. 3 (September).
- OECD (1994). Agricultural Policies, Monitoring and Trade. Paris.
- OECD (1995). The Uruguay Round: A Preliminary Evaluation of the Impacts of the Agreement on Agriculture in the OECD Countries. Paris.
- Page, S., and M. Davenport (1994). World Trade Reform. Overseas Development Institute.
- Sharma, R., P. Konandreas and J. Greenfield (1996). An overview of assessments of the impact of the Uruguay Round on agricultural prices and income. Food Policy, vol. 21, No. 4/5 (August).
- Tietenberg T. (1992). Environmental and Natural Resource Economics, third edition. New York, Harper Collins.
- UNCTAD (1995 (a)). Implementation of the Uruguay Round Agreement on Agriculture by major developed countries. UNCTAD/ITD/16.
- UNCTAD (1995 (b)). Analysis of the effects on the livelihood of the poor of the elimination of trade barriers, increased competitiveness, trade flows, external shocks, diversification of exports, particularly of labour-intensive goods, and market access for such goods. Paper prepared by the Trade and Development Board, Standing Committee on Poverty Alleviation. TD/B/CN.2/13.
- Von Braun, J., and E. Kennedy, eds. (1994). Commercialization of Agriculture, Economic Development and Nutrition. Baltimore: Johns Hopkins Press.
- World Bank (1995). The Uruguay Round and the developing countries, W. Martin and L. A. Winters, eds. World Bank Discussion Paper No. 307 (Washington, D.C.).
- Yamazaki, F. (1996). Potential erosion of trade preferences in agricultural products. Food Policy, vol. 21, No. 4/5 (August).

- - - - -